محضر الجلسة رقم 583

التاريخ: الثلاثاء 28 ذو الحجة 1428 (08 يناير 2008)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، نعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من المراسلات والإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة المجلس بالمراسلات الآتية:

رسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاء فيها:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 يناير 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، نظرا لالتزامات ترتبط أساسا بمواصلة دراستها لمشروع قانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، يشرفني أن أبلغكم طلب السيدة وزيرة الشباب والرياضة بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليها حول توفير ملاعب في المستوى المطلوب، والمدرج في جدول الأعمال هذه الجلسة مباشرة بعد قطاع الإسكان والتعمير والتنمية المجالية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 25 دجنبر 2007 إلى غاية الثلاثاء 8 يناير 2008 هي كالتالي:

عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤال؛

عدد الأسئلة الكتابية: ثلاثة أسئلة؛

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على المجلس:

ورد طلب الإحاطة من فريق الاتحاد الدستوري، من فريق التحالف الوطني، من الفريق الاستقلالي، من فريق العهد، ومن فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة للسيد رئيس الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، لقد عرف موسم الحج عدة تطورات نسجلها بارتياح عميق، خصوصا من جانب الدولة التي تستضيف هذا الموسم، بالنظر إلى حجم الجهود المبذولة في توفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية لاستقبال الحجاج وإقامتهم طيلة مدة أداء مناسك الحج.

إلا أننا ننبه الحكومة إلى المشاكل التي عانى منها الحجاج المغاربة خلال هذه السنة، والتي يمكن تصنيفها في شقين:

الشق الأول، المتعلق بالحجاج الذين سافروا عن طريق الوكالات الخاصة المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والمرخص لها من قبل وزارة السياحة، حيث يتعرض الحجاج المغاربة إلى عمليات نصب واحتيال واضحة من طرف بعض الوكالات، بحيث أنهم يؤدون مبالغ كبيرة ولا تقدم لها تلك الوكالات أدنى خدمة، باستثناء الخدمات الضرورية

والمفروضة وبمستوى ضعيف، بعض الوكالات مجرد مافيات، وسبب ذلك عدم قيام وزارة السياحة بدورها في المراقبة.

أما الشق الثاني، فهو المتعلق بالحجاج الذين يتم اختبارهم رسميا بالعمالات والأقاليم، وتشرف عليهم وزارة الأوقاف.

فالحاج المغربي أصبح يشعر بالغبن أمام ما يتعرض له من مشاكل في الإقامة غير المناسبة، وعدم توفر وسائل النقل وغياب الإرشاد الديني، كما أن الحاج المغربي يشكو الغياب الشبه التام للبعثة الرسمية الطبية وغير الطبية، بل الغياب الكلي للسفارة والقنصلية المغربية بالسعودية، اللهم في حالة واحدة بعد حادث الطائرة، وبعد أمر من جلالة الملك نصره الله وأيده.

السادة المستشارين، فإن كانت بلادنا تتمتع بصورة إيجابية بسمعتها في المجال السياسي والحقوقي المتعلق بحقوق الإنسان وبناء الديمقراطية، فإن أوضاع الحجاج لا تعكس هذه الصورة الإيجابية، بل تجعلها مجرد واجهة دعائية لهذه الحكومة، لأن العمق الحقيقي لا تهتم به الحكومة المغربية.

إننا في فريق الاتحاد الدستوري، إذ نسجل باستياء عميق الأوضاع المزرية التي عاناها الحجاج المغاربة بموسم حج هذه السنة، نتساءل ألا يستحق الحجاج المغاربة زيارة تفقدية يقوم بها كل من وزير الأوقاف ووزير السياحة، لمعاينة معاناة رعايا صاحب الجلالة الحجاج؟

إخواني، يعلم الجميع أن 30 ألف مغربي تحج سنويا، وأصبحت مشاكلهم هيكلية تثار كل سنة، ولهذا ندعو كل الفرق إلى توجيه سؤال محوري للسيد الوزير الأول للحوار مع البرلمانيين وتدارس هذا الموضوع بالعناية التي يستحقها حجاجنا، ونتمنى من السيد الوزير الأول أن يستجيب بالحضور إلى قبة البرلمان، لأن الهدف ليس هو السؤال بقدر ما هو الحوار البناء والجاد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق التحالف الوطني.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إعمالا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، حول قضية طارئة تكتسي أهمية روحية وقدسية لكافة المسلمين.

الأمر، أيها السادة، يتعلق بأحد أهم دعائم وركائز العقيدة الإسلامية، ألا وهي مناسك الحج، فقلوب المؤمنين متعلقة بذلك المكان القدسي، حيث مهد الديانات والرسالات السماوية ومن تم كان ارتباط المغاربة الروحي بذلك المكان الطاهر.

إلا أننا أصبحنا نعيش في الآونة الأخيرة باعتماد معيار القرعة كوسيلة لانتقاء الحجاج واختيارهم، هنا أثير انتباهكم، أيها الإخوان، إلى هذا الإجراء بالرغم من ديمقراطيته، فقد شابها الكثير من الخروقات وخلق العديد من المشاكل، كما حرم العديد من المواطنين والمواطنات من أداء مناسك روحية رغم تعلقهم وولعهم بهذا المكان الطاهر.

نحن هنا أيها الإخوان نقترح على السلطة الوصية من خلال تقييم موضوعي لفريقنا، إعادة النظر في أقرب وقت في هذا الإجراء عن طريق أساليب جديدة، وذلك بمنح الأولوية والأسبقية للمسجلين الأوائل، وبذلك فكل من كانت له الرغبة الحقيقية للقيام بمناسك الحج سيبادر في البداية إلى تسجيل اسمه، وسيعرف منذ البداية أنه سيستفيد أم لا دون حاجة لإجراء القرعة، وما قد يشوبها من خروقات يسيء إلى قدسية وحرمة هذا المعتقد الروحي.

فالرجاء أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، وفتح حوار حقيقي مع كافة الفاعلين والشركاء والمجتمع المدني حتى يمكن بلورة إجراء مسبق لموسم الحج المقبل إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بناء على الفصل 128 من القانون الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط المجلس علما بالوضعية المزرية التي يتواجد عليها قطاع الصيد البحري الساحلي، والتي تعود أساسا إلى ارتفاع تسعيرة مادة الوقود أي الكازوال، وقد كانت هذه الوضعية موضوع إحاطة سابقة، عقد على

إثرها اجتماع بين وزارة الصيد البحري وممثلي المهنيين، تم بعده تعليق الإضراب الوطني الذي كان سيعرفه القطاع بتاريخ 5 دجنبر 2007، وهذا لمنح الوزارة الوقت الكافي لتفعيل الأجندة المتفق عليها خلال الاجتماع المذكور والمتضمنة في البلاغ الصادر عن الوزارة بتاريخ 4 دجنبر 2007.

إلا أنه فوجئنا في بداية السنة بتطبيق رسم جديد على مادة الكازوال البحري، والذي يتمثل في الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 7%، الشيء الذي يعتبر تراجعا عن الوعود التي تلقاها القطاع من طرف الحكومة، مما ينذر بحدوث كارثة اقتصادية واجتماعية خطيرة تهدد بإفلاس كل العاملين بهذا القطاع.

وأمام هذه الوضعية، أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني، بأن العاملين في هذا القطاع قد قرروا خوض كل الأشكال النضالية من أجل رفع هذا الحيف، كما نأمل أن تبادر الحكومة للحيلولة دون الوقوع في المحظور.

السيد الرئيس، إن هذا نداء صادق باسم العاملين في هذا القطاع، أن تأخذ الحكومة هذه الإحاطة مأخذ الجد، والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس فريق العهد.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، باسم حزب العهد، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بالوضعية التي يعيشها حاليا إخواننا في بعض المناطق من المملكة، وخصوصا نواحي أزرو وإفران وميدلت ومنطقة خنيفرة التي عاشت أخيرا مأساة.

إذن، إذا كنا في الماضي والحاضر سعداء بأمطار الرحمة وبالثلوج التي تساقطت مؤخرا، فلا يجب علينا أن ننسى أن إخوان لنا في هذه المناطق يعانون ولا يجدون حطبا للتدفئة، لذا نطلب من الحكومة وبالخصوص من المندوبية السامية للمياه والغابات، بتوفير حطب تدفئة لهؤلاء المعوزين من سكان هذه المناطق ومساعدتهم على مواجهة البرد القارس والثلوج، خصوصا وأننا نعلم أننا في الماضي كانت هذه المعونة لهؤلاء.

نحن نعلم كذلك بأضرار التي تلحق بالغابة، نتيجة الاستغلال العشوائي والسرقة والرعي الجائر، الشيء الذي ساهم في رفع أسعار هذه المادة الحيوية.

لذا نطالب من هذا المنبر الحكومة بأن تسهر من جهة على حماية هذه الممتلكات، ومن جهة أخرى أن توفر حطب تدفئة في هذه المناطق، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

باسم التجمع الوطني للأحرار أود أن أحيط الرأي العام والبرلمان المغربي بقضية طارئة تهم الاقتصاد الوطني المغربي والمجتمع المغربي.

نعم، الكل يعرف أن المغرب وقع اتفاقيات مهمة على المستوى الدولي، اتفاقية التبادل الحر، والكل يعلم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية كانت محطة منافسة كبيرة خلال هذه الاتفاقيات، وبالمناسبة طمأنة الحكومة السابقة هذه المقاولات بتأهيلها، وكذلك تمت معاهدة وتعهد من طرف الحكومة السابقة أن تأهل المقاولات الصغيرة والمتوسطة من طرف الحكومة، وبمعية منتخبين يمثلون هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبمعية غرف التجارة والصناعة، هذه الغرف التي تضم 800 موظف إطار و900 منتخب ومتواجدة ب 28 مدينة مغربية، بمعنى أنها وبسياسة القرب التي تتبناها الحكومة، أنها متواجدة لتأهيل جميع أطراف المقاولات المغربية.

إلا أنه، هذه الغرف التي أشار إليها صاحب الجلالة من خلال هذه القبة البرلمانية، ومن خلال ثلاث خطابات رسمية، يأمل أن تجد عملا يناسب وظيفتها، ألا وهي دعم المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

إلا أننا فوجئنا من خلال تصريحات لبعض المسؤولين الحكوميين هذا الأسبوع الأخير من خلال الصحافة أن برنامج التأهيل سيتم بمعية جمعيات غير غرف التجارة والصناعة، ونعني بذلك la CGEM، فلهذا نحن نود أن نتساءل في هذا الإطار، ونساءل الحكومة، وهذا

طرح لأنه أردنا أن نتساءله بواسطة الإحاطة ليتم الاختيار مباشرة بعد هذه الإحاطة، هل ستلعب هذه الغرف دورها الأساسي التي أعطاها لها المشرع، وكذلك أعطاها لها الناخبون؟ فلهذا ما ننساوش أنه 7 شتنبر، المغاربة هاجروا الانتخابات بسبب هذه المواقف، فلهذا نحن نطلب من الحكومة أنه تلتزم بالتعهدات ديالها وأن تتعامل مع المنتخبين في تسيير الشأن العام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤال؛ ثلاث أسئلة منها آنية، موجهة لكل من قطاع الإسكان، التنمية الاجتماعية، التربية الوطنية، و18 سؤالا عاديا موجها إلى قطاع الإسكان، الاقتصاد والمالية، السياحة والصناعة التقليدية، الشباب والرياضة، الصناعة والتجارة، الثقافة، الشؤون الاقتصادية والعامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول افتقار المشاريع السكنية المنجزة للمساحات الخضراء، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد طريبش، محمد العقاوي، محمد الديبوني، محمد عبدة عز الدين، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي الحسني، ميلودي ناصر، عبد القادر البريكي، عبد السلام أحدوش، الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يعرف قطاع الإسكان في بلادنا تطورا ملحوظا، حيث تنتج في جل مدن المملكة العديد من المشاريع السكنية الهادفة إلى محاربة السكن العشوائي والصفيحي، وتروم هذه المشاريع إيجاد سكن لائق لفائدة جميع المواطنين دون استثناء.

وإذا كنا داخل فريق التحالف الوطني نشجع هذه البرامج السكنية ونثمنها، إلا أن الملاحظة الأساسية التي استرعت انتباهنا، هي افتقار هذه البرامج السكنية للمساحات الخضراء، الشيء الذي يجعلها تفتقر إلى ذلك الرونق الجمالي الذي يفترض أن يكون في المشروع السكني، دون أن ننسى في هذا الباب الجانب المتعلق بالبيئة، حيث تلعب تلك المساحات الخضراء دورا حيويا في خلق بيئة نظيفة وسليمة لفائدة السكان.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإقرار المساحات الخضراء في المشاريع السكنية المستقبلية، حماية لبيئتنا ولجمالية مدننا؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعني إلا أن أشاطر المستشارين المحترمين بخصوص انشغالهم بالمساحات الخضراء في المدن، بالنظر لدورها العمراني والبيئي والسوسيولوجي والسيكولوجي، وللإشارة فإن الدولة تقوم بواجبها من خلال وثائق التعمير، خاصة تصاميم التهيئة التي تعتبر المرجع القانوني في هذا المجال، وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، والقانون 25.90 المتعلق بالتجزئات، فتصاميم التهيئة هي الوثيقة القانونية التي تنظم المجال وتنطقه، وتحدد الأراضي المخصصة للمساحات الخضراء، وتطبيقا لمقتضيات هذين القانونين فإن الوزارة قد أعدت دورية تحدد فيها مساحات الفضاءات الخضراء حسب حجم التجزئات، فمن 1 هكتار إلى 5 هكتار، الدورية تنص على ضرورة إيجاد حديقة بمساحة 450م^2، ومن 6 هكتارات إلى 9 هكتارات، لابد من إيجاد حديقتين ب450 م^2، ومن 10 إلى 19 هكتار، ضرورة إيجاد ثلاث حدائق بمساحة كل منها 450م^2، وعلى أن تتوفر كل مدينة على حديقة كبيرة لا تقل مساحتها عن ستة هكتارات.

فوثائق التعمير هي التي تبرمج المساحات الخضراء على غرار المرافق والتجهيزات العمومية، بناء على المعطيات الديموغرافية والمعايير التقنية والمواصفات العمرانية المعمول بها، والوزارة تأخذ بعين الاعتبار الحاجات المعبر عنها من طرف القطاعات الحكومية والجماعات المحلية والمواطنين، أثناء إنجاز البحث العمومي الذي تنص عليه مسطرة إنجاز تصاميم التهيئة.

أما إنجاز هذه المساحات، فهي ليست من اختصاص الوزارة، وإنما من اختصاص قطاعات معنية أخرى، وبالدرجة الأولى الجماعات المحلية وتحديدا الجماعات المحلية المعنية.

ونظرا للنقص المسجل في إنجاز المساحات الخضراء المبرمجة، شرعت الوزارة من خلال الوكالات الحضرية في اشتراط المساحات الخضراء في المجموعة السكنية الخاصة قبل إعطاء التراخيص، وقد بدأت هذه التجربة تعطي أكلها في بعض المدن، كما قامت الوزارة كذلك بإنجاز دليل نموذجي لفائدة الجماعات المحلية في كيفية إعداد وتنفيذ المخططات الخضراء واتخذت من آسفي نموذجا لها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب إذا كان هناك تعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، إلى سمحتو، اللي اجعلنا في فريق التحالف الوطني نطرحوا هذا السؤال، هو فعلا حنا واعيين بالدورية التي تحدد أماكن المساحات الخضراء، غير الإشكالية المطروحة مع الأسف، وأنا ماكنظنش بصفتي كرئيس جماعة حضرية، ماكنظنش واش كل الجماعات كيتوفروا أولا على التجهيزات والآليات باش يمكن لهم يصونوا ويعتنيوا بالحدائق أو بالساحات الخضراء، ولهذا اللي جعلنا نطرحوا عليكم هذا السؤال تنعرفوا بأنكم أنتما بصدد تهييء مدونة التعمير، وما فيها باس نفيدكم أنه هذه الساحات الخضراء، كونوا على يقين، لأن مع المدة كيف قلت لكم، ماكاينش الجماعات اللي عندها الآليات والوسائل باش تعنى وتصين هذه الحدائق، وبالتالي كتولي هذه الحدائق عبارة عن مزبلة (حشاكم).

ولهذا السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، أنا التوجه اللي عندي من خلال هذه التجربة المتواضعة، راه ما فيها باس في المدونة المقبلة اللي أنتما بصدد التهيئة، أنكم تعناو بالتشجير، حنا كنظنوا بأن التشجير في الجماعات المحلية أحسن، لأن التشجير مكيطلبش عناية كبيرة، كيتطلب الماء لا أقل ولا أكثر، ويقول لي السيد الرئيس شكون هي الجماعة الحضرية، كيفما بغا يكون الحجم ديالها اللي كتوفر ولا كتوفر على وسائل باش يمكن لها تصين وتصلح وتهلا في الحدائق العمومية، ما كاينش، وهذا الثقافة مازالت ماعندناش مع الأسف.

ولهذا الله يجزيك بخير آلسيد الوزير، ما فيها باس في هذه مدونة التعمير الجديدة، تعناو بالتشجير، كنمشيوا لأوروبا كنلقوا l'autoroute مشجرة، الطرقات مشجرين، المدن مشجرة، حنا كندخلوا للمدن غير في هذا البرنامج الوطني ديالكم في إطار محاربة دور الصفيح، ماكاينش شجرة واحدة، كنشوفو غير béton-armé ولهذا الله يجزيك بخير، السيد الرئيس، لابد تعنوا بهذا الجانب هذا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أريد بخصوص قضية المجالات الخضراء أن نشير إلى أن القضية تتعلق بثقافة بيئية، لابد من إكسابها لأطفالنا في المدارس ليتعلموا على احترام البيئة.

والقضية الثانية التي أريد أن أشير إليها، هو أن المسألة ترتبط بالتدبير وبالحكامة المحلية، وأن هذه الحكامة تفرض على الجماعات المحلية أن تشرك المجتمع المدني من خلال عدد من المساطر، للنهوض بالمجال الأخضر الذي هو في صالح وفائدة المواطنين، فليس بإمكانية الجماعة المحلية أن تقوم بكل شيء، ولكن لابد من اشتراك أطراف أخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الشفوي الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول استغلال الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدن في المجال التعمير، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، حسن زهير، سعيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، عبد السلام الودي، المهدي زركو، الحاج الطاهري، محمد تاضومانت، عبد الرحيم الكوبابي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد حسن زهير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أحيي المستشارة،

يعرف قطاع الإسكان والتعمير نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى نمو المدن وارتفاع وتيرة التشييد الجديدة منها بضواحي هذه المدن الكبرى والبوادي المجاورة لها، على حساب الأراضي الفلاحية التي تحولت بين عشية وضحاها إلى مدن سكنية، وهذا ما يسبب في تقليص المساحات المزروعة ويؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي، علما أنه بوسط المدن أراضي ومساحات كبيرة فارغة، إضافة إلى تواجد بقع أرضية وأحياء عليها دور صفيح كثيرة داخل المدن يمكن التشييد فوقها عمارات وأحياء سكنية عصرية.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تفكرون في اتخاذها للتقليص من وتيرة استغلال الأراضي الفلاحية في السكن، واستغلال القطع الأرضية الواسعة المتواجدة داخل المدن من أجل هذا الغرض، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال، ونتفق معه على أن الأراضي الفلاحية تتعرض للاستغلال الكثيف، وهذا راجع لعدة أسباب منها أولا التطور العمراني الواسع، والهجرة القروية الكثيفة التي أدت إلى تركيز السكان في ضواحي المدن التي تحولت إلى مدن عشوائية، واضطرار الدولة إلى تسوية وضعيتها من خلال إعادة الهيكلة.

ولابد من الإشارة بأن الزيادة الحضرية تقدر ب2.91% حسب تقرير مركز الأبحاث والدراسات الديموغرافية، ويرتقب أن تصل نسبة الساكنة الحضرية إلى حوالي 68% في أفق سنة 2020، مما سيساهم في ارتفاع الطلب على السكن والمرافق والتجهيزات العمومية، ويجعل الحاجة المتوقعة للتوسع العمراني تصل إلى ما يقارب 3500 هكتار في السنة، حفاظا على الأراضي الفلاحية ذات المردودية المرتفعة والمناطق ذات القيمة الإيكولوجية أو البيولوجية، وكذلك المواقع الطبيعية أو التاريخية المتميزة، فإن التوجه الحالي للدولة، يتمثل:

أولا؛ في تعميم وثائق التعمير لضبط نمو المجال وتوسعه؛

ثانيا؛ إحداث المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، والمدن الفلكية لتخفيف الضغط على المدن.

ثالثا؛ تطوير المراكز الصاعدة في الوسط القروي.

رابعا؛ المنتوج الجديد للسكن الاجتماعي الذي يشجع البناء في المراكز القروية من خلال تحفيزات جبائية، وكذلك التوجه نحو البناء العمودي لرفع الكثافة داخل المدار الحضاري.

وللإشارة كذلك، وفي هذا الإطار، فإنه يتم أخذ رأي المصالح المحلية للفلاحة عند إعداد تصاميم التهيئة قبل مرحلة البحث العمومي ومداولات المجالس الجماعية المعنية.

أما مسألة تحديد مدارات مراكز قروية، لجعلها تستفيد من إجراءات تنظيمية وجبائية مشابهة لما هو معمول به في الجماعات والمراكز الحضرية، فهذه العملية تتم في غالب الأحيان بمبادرة من المجالس الجماعية المعنية، وليس الوزارة.

وهذا التحديد يخضع لمسطرة قانونية تتوج بصدور مرسوم التحديد، وارتباطا بتعمير المساحات الفارغة داخل المدارات المفتوحة للتعمير، التي وردت في سؤالكم، فإن الوزارة واعية لما تلحقه هذه الوضعية من أضرار متعددة بالمدن على مستوى التدبير الحضري وعلى مستوى الجمالية، وحرمان المدن من عقار يمكن أن يخفف من وطأة المضاربات وما تنتجه من أزمات.

لذلك عمدت الوزارة إلى مراجعة وتعزيز الترسانة القانونية من خلال مدونة التعمير التي ستعرض على مجلسكم الموقر قريبا، أو من خلال قانون التحفيظ العقاري، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين للتعقيب على السؤال.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أذكر السيد الرئيس بأننا تعمدنا باش السؤال يكون مقلص، باش يكون عندنا تعقيب موسع. السيد الوزير،

كنشكرك على الجواب ديالك مهما كان، ونحن نحيي وزارة السكنى والتعمير والتربية المجالية على المشاريع الكبرى التي تعرفها المملكة، وهذه النهضة العمرانية، ومما لا شك فيه أن العضوين اللي

كيسهروا في حكومة صاحب الجلالة على هذا الميدان لهم باع طويل، بطبيعة الحال في ظل سياسة صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الوزير، المعادلة بين الأراضي الفلاحية والأراضي المخصصة للسكن والعمران من الإشكاليات المطروحة في بلدنا، وقد يقول القائل مع الأسف الشديد نرى أراضي خصبة تخصص للبناء والتعمير، مع أن الأرض لله، وإن كانت الفلاحة أساسية وأن العمران والتجهيزات كذلك هي أساسية، لكن الأمر الذي يجب أن يحضر في ذهننا هو ترشيد الاختيار وحسن التفكير وحسن التدبير لهذه المعادلة الصعبة.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

الشق الثاني ديال التعقيب ديالنا والسيد الوزير السيد توفيق حجيرة ماكينشاي، ولكن نحملكم هذه الرسالة أن بعض الصحف الوطنية تطالعنا في عناوين بارزة، وماشي هذا الشيء بعيد غير اليوم، وأنا أنتمي إلى إقليم الراشيدية، إقليم نائي كما تعلمون، والعنوان هو الملف الأسود ديال التعمير بالراشيدية، الصحافة حرة في بلادنا، ما كاين إشكال، وحنا نعلم وحنا كمهنيين كنعاونوا أي تجمع بشري عمراني له من التحديات وله من الحاجيات الشيء الكثير، ولكن وصف الملف الأسود هكذا بهذه الأمور، فيه مبالغة كبيرة، قد يكون حتى للمغالطة شيء ما، وأنا أتكلم كعضو في فريق معارض، وفي المعارضة الوطنية في هذا المجلس.

لهذا السيد الوزير، أنا أذكركم بملفين رئيسيين في هذا الإقليم:

أولا؛ الملف الأساسي هو ملف قضية أيت خليفة اللي عِندهم ملف اللي معروف عند السيد الوزير السيد توفيق احجيرة، وأذكركم به وكنطلبوا منكم باش تنظروا له، وبلا شك راه تذاكرنا كثيرا فيه، وبلي غادي يكون عندو حلول في الأسابيع القادمة إن شاء الله.

هذي وحدة، المسألة الثانية؛ هو تكميل التجهيزات في المراكز الحضرية خاصة في الراشيدية، ومن هنا نثمن ما كتدير به الوزارة في هذا الإقليم وفي هذا المدينة اللي هي مدينة نظيفة، بالفعل كان هناك أحياء ناقصة في التجهيزات، بدينا في مرحلة مهمة، بغينا الدعم باش نسرعو، باش تكون الراشيدية حتى هي من المدن اللي مافيهاش أحياء ناقصة.

في الأخير، وهذا تعليق على السؤال المطروح، حنا السيد الوزير، كنا تذاكرنا مع السيد توفيق حجيرة باش يزورنا في الميدان، لهذا نحملكم هذه الرسالة، دبا باش يجيو المنتخبين للوزارة كنطلبو منكم وأنتم عضوين، باش تزوروا إقليم الراشيدية، لأن من رأى ليس كمن سمع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد المستشار المحترم،

رسائلك وصلت وأريد أن أطمئنك بأن الوزارة مستعدة لتناول جميع الملفات في الميدان، وأن السيد الوزير هو مستعد للزيارة دائما وأبدا، فقط أريد أن أقول بخصوص الملف الأسود للتعمير، فينبغي الاحتياط، وأن من له أدنى مشكل فما عليه إلا أن يتوجه للقضاء، فإذا كان هناك مشكل، ومشكل قائم، فهذه دولة الحق وهذه دولة القانون، وما عليهم إلا أن يتوجهوا للقضاء إلا كانوا كيشوفوا على أنه هناك مسائل خارج القانون، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الثالث الشفوي الموجه كذلك إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول مشاريع المدن الجديدة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، سفيان القرطاوي، عبد المجيد الحنكاري، محمد عدال، محمد الكبوري إبراهيم أبو زيد، سعيد أرزقي، يونس العراقي، خالد برقية، المصطفى التومة، كرم محمد سعيد، حميد كوسكوس، عياد الطيبي، عبد اللطيف الإسطنبولي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي،

أولا سأبدي بملاحظة قبل وضع السؤال، رغم أن أعضاء الحكومة هم متضامنين فيما بينهم، فنحن نحبذ لما يكون السؤال يتعلق بوزير معين يجب أن يحضر هو، إلا في الحالات التي يكون فيها عنده التزام قاهر، الله غالب، فيمكن أن نتعامل مع وزير آخر، أما لما يكون جالس

في المكتب ديالو، فنتمنى أن يحضر هنا، لأن هذه المؤسسة دستورية ولها أولوية.

فيما يتعلق بالسؤال، المغرب هذه السنوات الأخيرة بدأ يعرف واحد الظاهرة ديال بناء المدن، مدن خصوصا في ناحية الرباط، ناحية الدار البيضاء، في ناحية مراكش، وفي ناحية ديال طنجة.

هذه المدن مع الأسف الشديد، لم يكن حولها مذاكرة على المستوى الوطني بين كل فعاليات المتدخلين في ميدان إحداث المدن، وكذلك المجتمع المغربي، لأنه هذه أمور كبيرة جدا، تفرض على المشرع غدا باش تكون هناك مجالس بلدية ومجالس إقليمية، التي ستفرض على البرلمان أن يصوت على الميزانيات ديال مجموعة ديال القطاعات اللي مطلوب منها تدخل فيما بعد، من الأمن وغير ذلك.

إلا أننا مع الأسف الشديد، نلاحظ أن الوزارة ديال السكنى كتبدأ بتجزئة التي تنقلب إلى مدينة خارج النظرة الشمولية لكل دراسة وطنية، وكذلك خارج الدراسة ديال إعداد التراب الوطني.

الغريب في الأمر، أننا حنا في البرلمان مكنطالعو على هاذ الشي إلا خارج البرلمان عاد كنعرفوه، في الوقت اللي حنا ملزمين غدا إن شاء الله باش نحدثوا عن طريق القانون مدينة في تامسنا نحدثوا لها المجلس البلدي ديالها، بمصلوحت نديروا لها المجلس البلدي ديالها، وتتكون توابع ما محسوباش النتائج ديالها.

فنحن نضع هذه الإشكالية، أنه على وزارة السكنى إذا ما أرادت مستقبلا أن تبني مدينة ما أن تتبع الطريق السوي، أولا: مذاكرة على المستوى الوطني ليعرف المغاربة كلهم أن مدينة غادي تدار، لأنه الآن تنبداو بمدينة صغيرة، تنبيعو القطاعي حول هذه الأراضي كتباع، كيشريو الناس اللي هما عندهم العلم بما يجري فوق الطاولات وتحتها، ولا غدا كنطلعو الأثمنة لأن كنعيشوها الآن، الأثمنة الخيالية الغير معقولة الغير مقبولة، واللي كنعتبروا على أن وزارة السكنى ساهمت في الارتفاع ديالها.

إذن نعتبر على أنه الطريق السوي هو الدراسة الموسعة، يساهم فيها الجميع بناءا على نظرة شمولية على الصعيد الوطني، وانتهاء بالمرور عبر البرلمان لوضع القوانين الضرورية لإحداث المدن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية، وأنا أشكر السيد المستشار المحترم، أن أقول له بأن العديد من الأمور التي وردت في سؤاله تحتاج إلى تدقيق وإلى توضيح وتبيان، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى كون أن الوزارة تعتمد في إحداث المدن الجديدة على دراسات تقنية جد معمقة، تتطرق لمختلف الجوانب وتستغرق أزيد من ثلاث سنوات.

وهذا ما سبق أن تعرض إليه السيد الوزير خلال مناقشة ميزانية القطاع في لجنة الداخلية، وأن هذه الدراسات تشارك فيها كل القطاعات الحكومية المعنية، وتخضع إلى المرجعية التي تشكلها مخططات إعداد التراب، وعلى رأسها مخطط إعداد التراب الوطني، وكذا مخططات التوجهات العمرانية.

وبالنسبة للمدينتين الجديدتين تامنصورت وتامسنا، فهما ترتكزان على مخططات توجيه التهيئة التي تحث على خلق مدن فلكية، وذلك لتخفيف الضغط الحاصل على المدن الكبرى، مراكش والرباط، بعد استكمال للدراسات التقنية والمشاورات مع القطاعات المعنية، يتم إصدار مرسوم يتم بموجبه تحويل الجماعة إلى مركز محدد، وبالتالي هذا الأمر يمكن من استخلاص الرسوم والحصول على موارد جبائية تساعد على تدبير المدينة، ثم يتم إبرام اتفاقية بين الجماعة وشركة العمران التي تعتبر ذراع الدولة في هاتين الحالتين، من أجل مساعدة الجماعة على التدبير الحضري للمدينة الجديدة: جمع النفايات، والتطهير والكهربة إلى آخره، وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل.

كما يتم إبرام اتفاقيات مع القطاعات العمومية لتوسيع شبكات النقل الطرقية ومختلف شبكات التوزيع الأخرى من ماء واتصالات، إلخ...

كما أن شركة العمران في هاتين المدينتين، تبنت مخطط لإنجاز المرافق الاجتماعية والاقتصادية في إطار اتفاقيات مبرمة مع العديد من القطاعات المعنية، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية، ومختلف الوزارات الأخرى، وذلك لمواكبة حاجيات السكان للخدمات العمومية الضرورية.

علما أنه في مدينة تامنصورت تم إنجاز على سبيل المثال مدرسة ابتدائية، إعدادية، ثانوية، مركز تجاري، مركب إداري، ومسجد في طور الإنجاز، وسيتم خلق منطقة للخدمات البادية ومنطقة للأنشطة الصناعية وغيرها، وذلك لتوفير الشغل ومنح لهذه المدينة الاستقلالية الكافية، والهوية الخاصة بها.

ويتبين إذن، السيد المستشار المحترم، أن خلق المدن الجديدة يتم بناء على الحاجة التقنية الحقيقية ميدانيا، ووفقا للأصول والقواعد والقوانين المعمول بها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، قبل أن نعطي الكلمة للسيد الوزير، راك في مجلس المستشارين، راجع الأصفار ديالك فيما يخص اللجن، راه قطاع الإسكان في مجلس المستشارين في اللجنة المالية، ولا يناقش في اللجنة الداخلية، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير قال على أن الدراسات كاينة، وكانت الدراسات اللي كنعرفها، ودارت على مستوى فقط، جهة الرباط والجهة الشمالية كانت دائما كتكون مدينة صغيرة ب250 ألف ديال السكان في بوزنيقة وبوقنادل، ما عمرنا هدرنا على مدينة تامسنا حتى آخر الوقت، لأنه كانت هناك أراضي متوفرة وهي اللي جرتكم إلى تم، وهذا ماشي معقول، لأنه ماشي المقياس هو يكون توفر الأرض، المقياس هو حوايج أخرى.

ثانيا، أنا مكنتصورش أن وزارة السكنى غدا غادية تولي تدير العمل ديال البلديات، فأنتم غادي تويو تجمعوا الزبل وتعطيوا العقود ديال الازدياد، إلخ...

هادي ماشي المهام ديالكم، المهام ديال الجماعات المحلية هي مخصصة بالقانون للجماعات المحلية، وأنتما ما يمكنش لكم تلتزموا بها.

من هذا المنطلق حنا تنقولوا يجب الأخذ بعين الاعتبار هاذ البرلمان اللي كاين هنا، ما يمكنش لكم تقررو بوحدكم وخارج البرلمان، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن ننتقل إلى السؤال الشفوي الرابع، الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول تدعيم المنعشين العقاريين الصغار والمتوسطين، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العزري، بنعيسى بتروال، سعد بتروال، العربي القباج، فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، عبد العزيز العزابي، بوجمعة الغدال، بلعيد بنشمسي، عبد السلام بلقشور، التيجاني حباشيش، عبد الله المكاوي، علي قيوح، عمر حداد بابا، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يستأثر موضوع مواجهة الخصاص السكني ببلادنا باهتمام كبير، وتأكيدا للأولويات التي سبق أن أعلنها جلالة الملك في بداية الولاية التشريعية السابقة، دفعت الحكومة بتوفير السكن اللائق لعموم المواطنين من أولوياتها، وقد جندت الدولة عددا من الآليات والتدابير التشريعية والتنظيمية والمالية لتوفير السكن الاجتماعي، والتغلب على مختلف العوائق التي تسببت في تراكم مشاكل السكن ببلادنا، ومن جملة تلك الوسائل، تعبئة العقار العمومي وفرض رسم خاص على الإسمنت بموجب قانون المالية لسنة 2002، ثم ارتفعت نسبة هذا الرسم ليصل إلى 100 درهم للطن بدون قيمة مضافة، ابتداء من فاتح يناير 2004، لدعم موارد الصندوق الاجتماعي للسكن.

السيد الوزير،

إن العوائق التي تعطل التغلب على الخصاص السكني المزمن، متعددة وأضحت معروفة، ومن الواجب مضاعفة الجهود لتجاوزها حتى تستثمر مجهودات الدولة على أحسن وجه، ولا تتحول عملية تعبئة العقار العمومي لفائدة كبار المنعشين على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي بمقدورها المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف السياسة السكنية الاجتماعية، وفي هذا السياق نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها حتى تستثمر مجهودات الدولة على أحسن وجه؟

النقطة الثانية، كما نسائلكم على حصيلة آليات أدوات الإسمنت في دعم السكن الاجتماعي، من خلال الصندوق المخصص لهذا الغرض، بمقتضى القانون المالي لسنة 2002؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، وأريد أن أشاطرهم في القول بأن تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة يعتبر من أهم محاور البرنامج الحكومي، ولكن هذا لا يلغي أهمية المقاولات الكبرى والرائدة في دعم الاقتصاد الوطني داخليا ودوليا، وبالنسبة لهذا القطاع للمنعشين العقاريين الصغار والمتوسطين، هناك عدة برامج وإجراءات تجيب عن انشغالاتكم، السادة المستشارين المحترمين، منها:

- الإعفاء الكلي من الضرائب، لمن ينتج 100 شقة في الوسط القروي و500 شقة في الوسط الحضري بسعر 140 ألف درهم؛
- ثم معلوم أن إنتاج 100 وحدة في العالم القروي، و500 وحدة في العالم الحضري، هي موجهة أساسا للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- ثم كذلك الاستفادة من تعبئة العقار العمومي المجهز بثمن التكلفة.

من بين الإجراءات الأخرى التحفيزية، منتوج الدار الكبيرة للنهوض بالإنعاش العقاري الصغير والمتوسط وتعبئة الادخار الفردي، ولا تخفى عليكم آثار هذا المنتوج حيث أنه أثار اهتمام أكثر من 2600 مقاولة عبر 31 مدينة في المملكة.

ثم تخفيض العتبة في الفصل 19 من قانون المالية لسنة 2000، من 2500 إلى 1500 مسكن اجتماعي، ثم هناك توسيع تخفيض نسبة 50% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل طوال خمس سنوات بالنسبة للمقاولات العقارية.

الشق الثاني من سؤالكم، محاصيل الرسم الخاص المفروض على الإسمنت بموجب المادة 12 من القانون المالي لسنة 2002، فهي موجهة لتمويل السياسة الاجتماعية للحكومة، من خلال إنعاش السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، ولا بأس من أن أشير إلى كون أن هناك 7.35 ملايير درهم مساهمة للصندوق، صرف منها 4.11 ملايير درهم إلى غاية متم شهر شتنبر 2007 في برامج، منها:

- برامج مدن بدون صفيح؛
- إعادة هيكلة السكن العشوائي أو الناقص التجهيز؛
- إعادة تأهيل الأنسجة القديمة؛
- برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية 747.9 مليون؛
- برنامج المناطق ذات التهيئة التدريجية؛
- برامج استعجالية.

كذلك 765 مليون درهم تسبيقات مسترجعة لفائدة المنعشين العقاريين العموميين من أجل تهيئة 3260 هكتار من العقار العمومي، وهذا سيمكن من إنجاز حوالي 220 ألف سكن.

ثم 600 مليون درهم لفائدة صندوق فوكاريم (FOGARIM)، صرف منها 425 مليون درهم، و7 مليون درهم مساهمة في رأسمال شركة إدماج سكن، والتي يقدر رأسمالها ب20 مليون درهم، وتم إحداثها للقضاء على مدن الصفيح بالدر البيضاء.

ثم أخيرا، 600 مليون درهم مساهمة في تمويل برنامج 80 ألف مسكن لفائدة أفراد القوات المسلحة الملكية، منها 100 مليون درهم برسم سنة 2007، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب؟

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، كما ننوه بالمجهودات التي فعلا تبذلها الحكومة، وهذا فعلا في إطار الأرقام التي أعطيت، كان مبرمج بالنسبة للسنة المالية 2008.

لابد ما أن أتكلم في الشطر الثاني بالنسبة للسؤال ديالي اللي كيتعلق بإتاوات الاسمنت، فعلا إلا جينا نشوفو نفس الأرقام اللي انتقلت من 2002، اللي كانت متتعداش 300 مليون ديال الدرهم، وبفضل ذيك الزيادة اللي تزادت وصلت أكثر من 1200 مليون درهم في سنة 2007.

ففعلا هذا الرقم مهم جدا، كان يمكن يسهل المأمورية ديال وتيرة التسريع، في إطار السكن ومحاربة السكن غير اللائق أو مدن بدون صفيح.

بالنسبة لهاذ النقطة هادي، فكاينة بعض المؤاخذات اللي فعلا تنلقاو في إعادة الإسكان، تستمر العملية اللي خاصها تكون مبرمجة في وقت

وجيز، على مدة سنة أو سنتين كاين في بعض المناطق اللي وصلت خمس سنوات أو ستة سنوات، اللي تيصعب الحل من بعدما تتكون أسر أخرى.

ولهذا نطلب من مؤسسة العمران الاهتمام بهاذ النقطة هاذي والتسريع بالوتيرة، كما يجب كذلك التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة العمران لتوفير عرض سكني بجميع أصنافه وأشكاله لا من ناحية الكم ولا من ناحية النوع، وكذلك تعبئة العقار العمومي والعمل على الحد من الغلاء الفاحش للأسعار، وبصفة أساسية الإسهام في تحقيق سياسة من تحسين الأوضاع السكنية بصفة عامة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الخامس الشفوي الموجه كذلك إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول تراجع الاستثمار في القطاع الكرائي، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد بلحسن خيير، ناجي فخاري، عبد الحميد بلفيل، الطاهر الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، عبد العزيز العزابي، بلعيد بنشمسي، يوسف التازي، تيتنا العلوي، العربي سديد، إسماعيل قيوح، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارين،

يعاني قطاع الكراء من أزمة حقيقية، تعزى إلى تراجع عامل الثقة بين المكري والمكتري، بالإضافة إلى عدم فعالية القوانين التي كانت تنظم هذا القطاع، والموصوفة بالتعقيد وبطء المساطر القضائية، الشيء الذي أدى منذ عدة سنوات إلى تراجع حجم الاستثمار في قطاع الكراء.

كما أن الإكراهات التي يعرفها قطاع الإسكان، أدت إلى مجموعة من الاختلالات، تسببت في عجز سكني بالوسط الحضري، يتطلب دائما مجهودات إضافية سنوية من أجل الاستجابة لحاجيات القوانين، لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية المستقبلية للوزارة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الكرائي بالمغرب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال جد المهم، وبداية نتفق على كون أن السكن المعد للكراء يشكل رقما أساسيا في معادلة السكن، ولا نجد في أي سياسة إسكانية في أنحاء المعمور تجاهل لقطاع الكراء، لاسيما وأن شرائح مهمة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة تتوجه لهذا القطاع، بالإضافة إلى الأسر حديثة النشأة.

غير كذلك فقطاع الكراء يساعد على الحركية الاجتماعية بالنسبة للمهن والوظائف كثيرة التنقل.

ونشير بأن في بلادنا تراجعت نسبة الأسر المكترية من 43% سنة 1982 إلى 29% سنة 2004، في حين قفزت نسبة المالكين لسكناهم من 41% إلى 56%، وهذا شيء يفرحنا طبعا، لكن قطاع الكراء يواجه ببلادنا عدة مشاكل من أهم تجلياتها تراكم المنازعات أمام المحاكم بخصوص استخلاص ومراجعة الواجبات الكرائية، وارتفاع واجبات الكراء لأسباب منها عزوف المنعشين العقاريين على الاستثمار في هذا القطاع، وضعف حجم القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان لتمويل هذا القطاع، وارتفاع الشقق المغلقة بحيث عندنا 600 ألف شقة مغلقة، ويرجع الركود الذي يعرفه السكن الكرائي إلى عدة عوامل، منها ضعف مردودية هذا القطاع بالمقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى، وغياب إطار تحفيزي ملائم على المستوى المالي والجبائي والقانوني والتنظيمي.

فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية من طرف الحكومة، فبعد استصدار قانون 1999 الذي عرفت محدوديته، فاليوم هناك مشروع قانون جديد حول الكراء، يوجد الآن بالأمانة العامة للحكومة، ومن أهم مقتضياته النص على مبدأ حرية تحديد السومة الكرائية مع تضمين عقد الكراء شروط مراجعتها، وإرفاق عقد الكراء بضمانة لتغطية إصلاح الأضرار التي قد تلحق بالسكن، وتحديد المدة المرغوب فيها لشغل السكن وتضمينها في العقد المكتوب، وتقنين الإخطار بالإفراغ، وتقنين عملية استرجاع المحل من طرف المالك.

وإذا كانت هذه المقتضيات تقف إلى جانب الكاري، إلى جانب صاحب المحل، فإن الوزارة تعمل على إحداث نظام لتطوير السكن الكرائي يخدم أهداف السياسة الاجتماعية للحكومة من خلال تحفيز استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، طبعا أنتم تحدثتم عن 600 ألف شقة مغلقة، طبعا هذه من المشاكل المطروحة بالنسبة للسكن وبالنسبة للإيجار.

لأنكم تعلمون السيد الوزير، وهاذ الشي غير خافي عن جميع المغاربة، بأن تنعدم الثقة بين صاحب الدار والمكتري، وهذا منين راجع؟ هذا طبعا تيرجع لعدة عوامل وللقوانين ديالنا اللي هي تنتعاملوا فيها، لأن كيف يعقل السيد الوزير، أن الكاري تيكري مثلا بواحد العقد هو وصاحب الشقة، وهذاك العقد تيديوه يسجلوه، تيسجلوه ويخلصوا عليه رسوم، أنا أتساءل، لماذا تؤدى هذه الرسوم؟ وملي تتوصل العقدة اللي بين صاحب الملك والكاري يعني سنة باش يفرغ أو ميخلصش، تيخصوا يمشي يدير دعوة في المحكمة، إذا أنا لاش تنخلص هاذ الرسوم هذي في الدولة؟ لماذا أؤدي آشنو كتحمينا؟ الدولة باش تتحميني؟ ما كاينش، تيخصني نمشي ندير دعوة.

العقد شريعة المتعاقدين، درتي معاه سنة راه خاصوا يفرغ في سنة، كتمشي تنفذ هذاك العقد عند وكيل الملك أو عند الجهة المسؤولة، هاذ الشي اللي ساير في جميع الدول اللي فيها قوانين تنظيمية وكل شي كتخلص وتتمشي وانتهى الأمر، ولكن حنا دابا ما كاينش هاذيك الثقة، انعدام الثقة لا في الكاري، لا في الرسوم اللي تتخلص للدولة، لا في القوانين، ماكاينش الثقة تماما.

إذن أتمنى باش هاذ المشروع قانون، اللي هو في الأمانة العامة، يوصل وينصف لا الكاري ولا صاحب الشقة باش يطبق هذاك النظام ويطبق هاذيك القوانين، وتولي مسائل عادية والناس تستثمر في المجال ديال الإيجار وكراء الشقق، لأن عدد ديال الشقق مقفولة، وهذا غير معقول، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

أطمئن السيد المستشار المحترم، بالقول بأن هذه المشاكل والقضايا التي تعرضتم إليها، فهي واردة في مشروع القانون الجديد الذي ستغنونه إن شاء الله عندما يحال على مجلسكم الموقر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكره على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة، حول توفير ملاعب في المستوى المطلوب، للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، محمد مفيد، أحمد حاجي، خيري بلخير، إبراهيم الحب، علال عزيوني، علي طلحة، أحمد السرغيني، محمد كرم، محمد القلوبي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف القطاع الرياضي قفزة نوعية شملت مختلف الرياضات، وذلك بتضافر جهود كل المتدخلين في القطاع، والذين تحدوهم رغبة تأهيل الرياضة ببلادنا، وذلك بتوفير البنية التحتية اللازمة وبالمعايير الدولية.

وقد رصدت ميزانية مهمة للقطاع قصد تطويره وتمكينه من أداء مهمته بالوجه المطلوب، خاصة في مجال كرة القدم التي تعتبر رياضة شعبية تستأثر باهتمام كافة الشرائح الوطنية، وقد استبشر الجمهور الرياضي المغربي خيرا بالإقدام على عملية التعشيب الاصطناعي التي همت في شطرها الأول مجموعة من الملاعب الرياضية على أن تشمل في شطرها الثاني الملاعب الأخرى المتبقاة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن مجموعة من المركبات الرياضية رصدت لها مبالغ مالية قصد استصلاحها وتسييرها، لكن هذه الميزانية تبقى غير كافية، خصوصا إذا استحضرنا مبدأ التدبير بصورة مستقلة، مما يحتم توفير ميزانيات إضافية وقارة لهذه المركبات، التي أصبحت تعرف هذا التدبير المستقل، وتعرف

إقبالا كبيرا من الجمهور الرياضي، الذي يجب توفير الظروف الملائمة له.

لدى نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن مدى تدخل وزارتكم من أجل إنجاز بعض المرافق التي تفتقر إليها هذه المركبات، كالمسابح وملاعب التينس والقاعات المغطاة ومراكز الاستقبال؟

وما هو برنامج تدخل وزارتكم بخصوص هذه الإنجازات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار على اهتمامهم بموضوع المنشآت الرياضية، وتتبعهم للإنجازات التي تقوم بها وزارة الشباب والرياضة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الرياضة الوطنية، وخاصة برنامج تأهيل كرة القدم وألعاب القوى كما جاء في مقدمة سؤالكم.

أما فيما يتعلق بالمركبات الرياضية، فقد قامت وزارة الشباب والرياضة سابقا بإحداث مركبات رياضية، نذكر منها مركب محمد الخامس بالدار البيضاء ومركب المجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط والمركب الرياضي بمدينة فاس، وهي تسيير بصفة مستقلة، هذا بالإضافة إلى مركبات أخرى تم إحداثها في كل من مدينة وجدة، مدينة العيون، الخميسات، أكادير، مكناس، وغيرها من المدن.

وجدير بالذكر أن إحداث هذه الملاعب وعدد من المسابح ملحقة بهذه المركبات، يتطلب رصد ميزانية هامة، وهو ما تعمل وزارة الشباب والرياضة على تخصيصه لسد النقص الذي تعرفه جهات أخرى في مجال المنشآت الرياضية، وذلك تماشيا مع سياسة الشبيبة والرياضة الهادفة إلى امتصاص ذلك الخصاص الملاحظ في خريطة المنشآت الرياضية لكي يكون هناك توازن بين مختلف الجهات وأقاليم المملكة المغربية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن المركبات التي تستعمل من طرف جامعات متعددة، منها الجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، وكذلك الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فتستفيد منها البرامج، برنامج تعاقدي الذي يربط ما بين الجامعتين والحكومة، الجامعتين المذكورتين، أي ألعاب القوى وكرة القدم، خاصة فيما يتعلق ببناء مراكز للتكوين تتوفر على وحدات للإيواء وتجهيزات رياضية أخرى كقاعات للتداريب وغير ذلك.

إضافة إلى ذلك، فقد تم إحداث المركز الوطني لكرة السلة والمتواجد بالمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بمدينة الرباط، والذي يقوم بإيواء عدد من الرياضيين اللي كينتميو لكرة السلة، ويستعمل كذلك من طرف باقي عدد من الجامعات الرياضية، وفق برنامج الاستغلال، بتنسيق مع الجامعة الملكية لكرة السلة.

أما بالنسبة لمركب مدينة فاس، فقد تم برسم سنة 2008 برمجت بناء قاعة متعددة الرياضات، كما سيعرف لاحقا إنجاز حلبة مطاطية لرياضة ألعاب القوى.

وأود أن أخبر السادة المستشارين المحترمين، أننا قمنا أمس الاثنين تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتوقيع اتفاقية تتعلق بتشييد الملعب الكبير الجديد بمدينة الدار البيضاء في سيدي مومن، وتسريع إنجاز ملاعب أخرى، تهم مدينة طنجة، مدينة مراكش ثم أكادير، وذلك بمساهمة صندوق الحسن الثاني يبلغ قدرها مليار و100مليون ديال الدرهم، وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيدة الوزيرة على المجهودات القيمة اللي تنوهوا بها دائما، لأنه وزارتكم قايمة بالواجب ديالها، ولكن أنا غادي نعطي مثال كيف جا على لسانكم على مدينة فاس.

مدينة فاس اللي المركب ديالها أصبح معلمة رياضية، إلى جينا نشوفو على مستوى الشكل فلا يمكن أن نتحدث عن مركب رياضي يتوفر فقط على ملعب وحلبة مطاطية لألعاب القوى، إذ أن المركب يجب أن يتوفر على قاعة مغطاة ومسبح وقاعة للرياضة بمختلف أنواعها، وملاعب للتنس ومركز الاستقبال.

أما على مستوى المضمون، فالميزانية المرصودة سنويا لتسيير هذا المركب الرياضي، تقدر ب2 مليون درهم في السنة، غير كافية، هذا إذا علمنا أن الإدارة المسيرة تتكون من 8 موظفين ومدير و3 مصالح، هي المصلحة الإدارية ومصلحة البرمجة والمصلحة التقنية، وستسهر على عدة مقاولات وبشكل يومي على صيانته وحمايته، ويتعلق الأمر بمقاولة

الحراسة والنظافة والبستنة والأشغال والترميم والإصلاح والصيانة والكهرباء، هاذ العوامل تتطلب مصاريف باهظة، الشيء الذي قد يخلق أزمة مالية، وبالرغم من أن نسبة مداخيل المباريات التي سيحتضنها المركب مقدرة ب15%، لن تتحمل هاذ المصاريف كلها.

لدى أصبح لزاما وضروريا أن تسارع وزارتكم بتفعيل الشطر الثاني من مشروع هذا المركب، والمبرمج منذ البداية حتى تضمن مداخيل قارة تفي بالغرض المطلوب، وحتى لا يضطر هذا المركب للإغلاقات المتكررة، على غرار المركبات الرياضية الأخرى على المستوى الوطني، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كاين شي رد السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الشباب والرياضة:

أعدكم السيد المستشار على أن الوزارة سوف تقوم بما هو لازم لسد الثغرات فيما يخص هاذ المشاريع اللي تفضلتوا بها، والتي تهم مدينة فاس بالأساس، التي عرفت مؤخرا فتح في وجه ساكنة مدينة فاس لملعب كرة القدم والعاب القوى.

طبعا، هناك عدد نتاع الخصاص، والوزارة هي قائمة بسد كما قلت تلك الثغرات مع العلم أن إمكانية الوزارة هي جد ضعيفة، الإرادة موجودة، ولكن اليد في اليد إن شاء الله بتعبئة الجميع سوف نتوقف على كل العثرات والصعوبات، وشكرا سيدي المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول ضرورة حماية الطفولة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، ناجي فخاري، عبد العزيز العزابي، العربي سديد، عبد الكبير برقية، بلعيد بنشمسي، فوزي بنعلال، مصطفى القاسمي، كافي الشراط، بنحيد الأمين، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

صادق المغرب على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بحماية حقوق الطفل، ومع هذا فإن الطفل ببلادنا لازالت حقوقه منتهكة سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الأمن، مما يوضح بأن المصادقة على الاتفاقية لا تعكس الوجه الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه حقوق الطفل.

إذ لا يعقل ونحن في الألفية الثالثة أن تعاني طفولتنا فراغا تشريعيا يحمي حقوقها ويضمن مستقبلها كأجيال مطالبة برفع التحديات في زمن العولمة، وكما نعلم اليوم أن الدول المتقدمة أساس تقدمها هو الاعتناء بالطفولة، لأن هي المستقبل.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ماذا أعدت وزارتكم لإنصاف الطفولة، وضمان حقها في حياة كريمة ومستقبل أفضل؟

وهل تم التفكير في إخراج مدونة الطفل إلى حيز الوجود؟

وهل هذه المدونة التي بصدد إعدادها ترقى إلى مستوى مضامين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل؟

هل هناك قيمة مضافة مرجوة من هذه المدونة بعد طول هذه المدة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين المحترمين بالفريق الاستقلالي على اهتمامهم بقضية ضرورة حماية الطفولة، فعلا المغرب صادق على اتفاقية حقوق الطفل، والتزم من خلال خطة العمل الوطنية للطفل ل2006-2015 اللي تمت المصادقة ديالها من طرف مجلس الحكومة يوم 25 مارس 2006، واللي كتحمل عنوان: "مغرب جدير بأطفاله"، خطة العمل الوطنية للطفولة تم الإنجاز ديالها بتعاون وبتشاور مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية، وذكرتيوا على حق التربية الوطنية والصحة لأنهم معنيين بثلاثة من ضمن أربعة محاور ذات الأولوية ديال خطة العمل الوطنية للطفل.

التشاور كذلك هم الجمعيات اللي تتشتغل في ميدان حماية حقوق الطفل، وكذلك الأطفال أنفسهم من خلال برلمان الطفل ومن خلال مجلس البلدية للأطفال.

ولكن السيد المستشار المحترم، في ميدان حقوق الطفل كما في ميادين أخرى، الإمضاء على اتفاقية لا يعني أبدا تحقيق كل الحقوق بالنسبة للطفل، بالعكس هذا كيعني واحد الاعتراف بالمشاكل وبالصعوبات على صعيد دولي، وكيعني كذلك التزام لبلورة خطة عمل من أجل النهوض بأوضاع الطفل، وكذلك هاذ المنهجية كترافق بواحد التقييم على صعيد وطني وعلى صعيد دولي، وفعلا تم التقييم ديال سنة ديال تطبيق خطة العمل الوطنية للطفل بعد المصادقة عليها، وحنا الآن فمهيأ للتقييم للسنة الثانية.

وعلى الصعيد الدولي كذلك يوم 11 و12 ديسمبر، انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مخصصة للطفل، والمغرب قدم التقرير ديالو اللي كان الحمد الله كان له صدى جد طيب، لأنه نظرا للخطوات اللي قام بها المغرب في هذا الميدان.

أما فيما يخص الفراغ القانوني، منظنش بأنه كاين فراغ قانوني، لأنه اللي كاين هو ضعف أحيانا فيما يخص تطبيق القوانين، يمكن لي أن أذكر على سبيل المثال قانون الأسرة اللي شكل ثورة كبيرة بالنسبة للتشريعات في ميدان الأسرة، واللي أعطى واحد الاهتمام خاص لحقوق الطفل، وأعطى عدة مواد لقانون الأسرة المخصصة لحقوق الطفل، كذلك هناك قانون الجنسية اللي أعطى للطفل الحق باش يتمتع بالجنسية ديال الأم ديالو، ومجموعة ديال النصوص في القانون الجنائي اللي (المادة 408، المادة 486) عدد كبير من المقتضيات ديال القانون الجنائي، اللي كتحمي الطفل من العنف والاستغلال الجنسي والاستغلال الاقتصادي، بالإضافة إلى ظهير 12 نونبر 1963 اللي متعلق بوجوب الاستمتاع بالجنسية الوطنية، وكذلك منع تشغيل الأطفال من خلال قانون الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة سيدتي الوزيرة، سئمنا أن نتحدث عن الخطط وعن التقارير وعن الاتفاقيات الدولية في هاذ المجال، حقوق الطفل مهضومة لأننا إلا مشينا للميدان، ماذا نرى في الميدان؟ نرى أطفال مشردين، نرى أطفال قدام السيارات تيبيعوا كلينكسات، تيبيعوا واحد العدد المسائل، الطفولة ماشي غير مهضومة، يعني حنا كنتمناو تكون إستراتيجية في الميدان، يعني مراكز لإيواء هؤلاء الأطفال المشردين، أما الطفولة اللي الناس لا بأس عليهم، راه الطفولة ديالهم ماشية إلى الأمام، ولكن نحن نتحدث عن ذيك الطفولة المشردة اللي كتبات في الزناقي، هاذيك الطفولة اللي ما عندها إيواء، هاذو أطفال اللي خاصهم مراكز اللي يتعلموا فيها حرف، ونحاولوا ننقذوهم، لأن كيفما كان الحال هاذوك أولاد المغرب، لا يمكن أن نتعامل معهم بالخطط وبالقوانين، خاصنا ننقذوهم، خاصنا نديروا لهم ملاجئ اللي يدخلوا ليهم ونقريوهم، هذا هو اللي نحاولوا ما أمكن.

أما غادين نبقاو، خطة من 2006 إلى 15، من 15 إلى 87 إلى آخره، هذا غير معقول، يعني نريد إجراءات ميدانية اللي كتبان للجميع، كتبان في الميدان، نحن ماذا نرى في الميدان؟ نرى جمعية حماية الطفولة ديال سمو الأميرة هي اللي كاينة في الميدان، وهي اللي تتعامل مع هاذ الأطفال، وهي اللي فاتحة لهم ملاجئ، هما اللي كنشوفوا، ولكن بغينا نشوفوا، أو الوزارة بغينا نشوفوها تتقوم بالواجب ديالها في هذا الميدان.

إذا كنتمنى باش يكون واحد رد الفعل في الميدان، وليس في التقارير وفي المكاتب المكيفة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس،

فعلا المرصد الوطني لحقوق الطفل يلعب واحد الدور مهم في حماية الطفولة، ولكن لابد أنني نقول لكم، وهذا سبق لي أنني قلت أمام مجلسكم الموقر، أنه كذلك وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن تتوفر على مركزين لحماية الطفولة وحدات نموذجية اللي تخلقت في الدار البيضاء وفي الرباط، واللي كتكفل بالأطفال اللي هما مهملين أو أطفال في الشوارع، ومن الناحية الصحية، من الناحية الإدارية ومن الناحية القانونية، واللي تتعمل على إعادة إدماجهم في إطار البيوت ديالهم.

كذلك هناك وحدة متحركة باسم (samu social) النموذجية كذلك اللي هي موجودة كذلك في مدينة الدار البيضاء، والآن نحن نعمل على توفير مثل هذه الوحدات في أهم مدن المغرب، وهذا لا يمكن أن يوقع إلا بتعاون مع المجالس المحلية ومع المجتمع المدني، ومع كل

الفاعلين، لأنه الاهتمام بقضية الطفل هي قضية اللي هي أفقية، واللي كتهم عدة وزارات، واللي كذلك تتهم عدة متدخلين وعلى رأسهم كذلك المجالس البلدية، اللي لابد أنها تقوم بالمبادرة إلى جانب الوزارة ديالنا، باش يمكن فعلا نعمم هاذ الوحدات النموذجية لحماية حقوق الطفل من عدة ميادين.

نقطة أخرى فيما يخص مدونة الطفل، تمت المناقشة من طرف مجموعة من القطاعات الحكومية حول إمكانية بلورة مدونة الطفل، ولكن خرج الاقتناع بالإجماع أنه من الأفضل أننا نديروا مرسوم متعلق بإنشاء هاذ الوحدات الحمائية للأطفال، وكذلك مع تدقيق القانون الأساسي لمندوب ديال حماية الطفولة، وهاذ المشروع ديال المرسوم ها هو لحد الآن أمام الأمانة العامة للحكومة، وغادي يخرج إن شاء الله عما قريب للوجود، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على المساهمة ديالها في هذه الجلسة.

السؤال الآني الموالي موجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول الامتحانات المهنية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد دعيدعة، أحمد أحميس، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، محمد العشاب، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مصطفى شطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

منذ 2003 والوزارة تريد أن تجعل من الموارد البشرية قضية مركزية للإصلاح، حيث أصدرت وزارتكم نظاما أساسيا ونصوصا ومذكرات تهم الترقية وتنظيم الحياة المهنية للموظفين.

وما يهمنا هنا هو الجانب المتعلق بالترقية، الترقية بالاختيار، والترقية عبر الامتحانات، فيما يهم الترقية بالاختيار ستكون لنا مناسبات أخرى للتعبير عن رأينا، ولكن الترقية بالامتحان التي جرت يومي 14 و15 دجنبر 2007، تطرح أكثر من علامة استفهام، ولذلك نود أن نطرح العديد من التساؤلات في هذا الجانب، الأولى تهم المضمون اللي تتعطيه الوزارة للامتحانات المهنية، أيضا لماذا لم تقم الوزارة لحد الآن بتقييم شامل لتجربة الامتحانات المهنية بمشاركة الفرقاء الاجتماعيين، والأخذ بعين الاعتبار، صراحة فيما يخص الرفع من نسبة المستفيدين اللي تتجاوز نسبة 33%؟

هل من الممكن إعادة النظر في الامتحانات على مستوى الزمن والفئات؟ لأن تخصيص يومين لجميع الفئات يربك الأكاديميات على المستوى التقني، ناهيك عن الاضطرابات اللي تتواكب وتتصاحب هاذ العملية.

كذلك في ظل الخطاب ديالكم حول الجودة، ندعوكم لتخصيص أيام دراسية حول التقييم الشامل لمنظومة التربية والتكوين، خاصة أن صاحب الجلالة في خطاب العرش تكلم على المشاكل التي يتخبط فيها قطاع التعليم، وأيضا تقييم أداء الموظفين بشكل شمولي، لكي نعطي مفهوم الموارد البشرية كذلك "الحكامة الجيدة بعدا جديدا، ولكن بمساهمة النقابات.

أيضا يجب أن تؤدي الامتحانات المهنية دورها في التكوين الذاتي بجانب التكوين المستمر، ونحن نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن دور الوزارة في الرقي بهذا المجال، أي بالتكوين المستمر وتفعيله مؤسساتيا، ذلك أن الملاحظ أن التكوين المستمر وتكوين الأطر في حاجة إلى وقفة تقويمية عوض إلغاء مهمة التكوين، واختزالها في الامتحانات المهنية.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة حول التدابير والإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتصحيح هاذ الاختلالات، وهاذ الوضعية اللي تتعرفها، وستعرفها عملية الامتحانات المهنية؟ وشكرا على إنصاتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة لطيفة العابدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال الهام الذي يتعلق بالامتحانات المهنية، نظرا لما تحظى به هذه الامتحانات من اهتمام من طرف الشغيلة التعليمية بشكل عام.

كما أود أن أوضح بأن هاذ، يعني السيد المستشار يتساءل حول المعني الذي تعطيه الوزارة لهذه الامتحانات، هي في الحقيقة الامتحانات المهنية هي إمكانية لتسريع وتيرة الترقي بالنسبة للموظفين المتميزين، بحيث بحال اللي كتعرفوا كاينة زوج ديال الأنساق ديال الترقي، إما الترقي بالاختيار اللي ما يمكن يتسجل فيه الإنسان إلا ملي تيكون عنده 10 سنين ديال الأقدمية في الدرجة ديالو، أو الترقي بواسطة الامتحانات المهنية اللي يمكن له يستفيد منه من ستة سنين ديال الأقدمية.

إذا هنا المشرع يعني يسرع الوتيرة ديال الترقي بالنسبة للموظفين المتميزين، والآلية اللي وضع لهاذ الترقية هي آلية الامتحانات المهنية، اللي منذ سنة 2003، هي في الحقيقة قبل 2003 كانت في واحد الكتلة واحدة هي وترقية بالاختيار، كانت يمكن نعملوها، يمكن منعملوهاش، يعني يمكن ذاك الحصيص اللي عندنا ندوزوه كله بالترقية بالاختيار بلا منعملوا الامتحانات المهنية، ولكن منذ إصدار النظام الأساسي ديال 2003، أصبحت الامتحانات المهنية ملزمة للوزارة، بحيث أنها أصبحت تنظم الامتحانات المهنية كل سنة، لأن الحصيص ديالها أصبح متميزا، 11% ديال الحصيص اللي كيمشي للامتحانات المهنية، و11% كتمشي للترقية بالاختيار.

هادشي إذن منذ 2003 أصبحت الوزارة منتظمة في تنظيم هذه الامتحانات المهنية، كما أن هذه الامتحانات المهنية أصبحت تشمل جميع الفئات العاملة داخل الوزارة اللي كتبلغ 40 فئة، لأن فيها الفئات اللي تابعة للنظام الأساسي ديال وزارة التربية الوطنية، والفئات ديال النظام ديال الأطر المشتركة بين الوزارات.

إذن فهاذ من 2003 إلى الآن، كاين هاذ التنظيم كل سنة، وإمكانيات ديال الترقي اللي كتعطى لجميع الموظفين اللي هما كيبلغوا 6 سنين ديال الأقدمية، بطبيعة الحال هاذ الامتحانات، نظرا للتجربة الآن اللي هي الآن تراكمت، أصبحت تمكننا من:

أولا: تقنين هذه التجربة، السنوات الأربعة المنصرمة، وكذلك كونت عندنا واحد المعلومات مهمة حول كيفية تطوير هذه الامتحانات.

أحنا الآن عاملين واحد المجموعة ديال الآليات أو الضوابط من أجل ضمان تكافؤ الفرص وتمكين هذه الامتحانات من الوصول إلى الأهداف المسطرة لها.

كاين هناك المواضيع اللي بدأت تبتعد عن كل ما هو معلوماتي من أجل التركيز على ما هو مهاراتي بعلاقة مع مزاولة المهمة، كاين كذلك تأطير هذه العمليات بمساطر مكتوبة يتم احترامها من طرف كل المراكز اللي كتنظم الامتحانات، وكاين كذلك إعداد أطر مرجعية، لأن كتكون هي القاعدة ديال التعاقد ما بين الإدارة وما بين الموظفين، لأنهم كيعرفوا شنو هي المجالات اللي ستطرح فيها الأسئلة ديال الامتحانات المهنية، وكاين كذلك واحد المجموعة ديال الآليات ديال المراقبة، كاين يعني فرق تمر بالمراكز من أجل الوقوف على كيفية تدبير هذه الامتحانات.

إذن هذه هي الآلية اللي موضوعة، وبطبيعة الحال نحن نواكب هذه التجربة سنة بعد سنة، ومع شركائنا الاجتماعيين وصلنا للخلاصة لأنه الآن لدينا ما يكفي من التجربة لكي نطور هاته الامتحانات، واحنا راه احنا مع النقابات التعليمية كلها اتفقنا باش غنظموا واحد الندوة في شهر مارس من أجل تطوير الأداء ديال الامتحانات المهنية.

بالإضافة إلى هذا أود أن أشير إلى أنه المرسوم ديال 2005 اللي متعلق بالشروط ديال الترقي، جا بواحد المستجد اللي هو كيمشي فالاتجاه ديال يعني الاعتراف بالمردودية ديال الموظفين، بحيث أنه فهاذ الامتحانات المهنية ما خلاش غير الامتحانات فقط، إنما زاد النقطة المهنية، وعطاها 30% الوزن ديالها هو 30% في النقطة الإجمالية ديال الترقي اللي تستعمل في الترقي بواسطة الامتحانات المهنية.

فالحقيقة الموضوع شوية مشعب وتقني، إن شاء الله تكون فرصة أخرى ونتوسعوا فيه مع السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، السيد المستشار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى شطاطبي:

اللي تيهمنا فهاذ الجانب هو الترقية ديال رجال التعليم، وبطبيعة الحال ترقيات الأداء المهني لرجال، كما قلت لرجال ونساء ورجال التعليم، فهاذ الجانب لأنه عنده علاقة بالتكوين، بطبيعة الحال يمكن نشخصوه على الشكل التالي:

بالنسبة للتكوين الذاتي، التوجيه المستمر في الميدان، المراقبة التربوية، التكوين المستمر اللي كتقوم به الوزارة.

بطبيعة الحال، السيدة الوزيرة قالت بأنه مع الفاعلين الاجتماعيين أنه تم الاتفاق على تنظيم ندوة في شهر مارس في إطار الشراكة، وحبذا أنه يتم تسطير كذلك برنامج مشترك، وإن اقتضى الحال إذا طلب منا كنقابة نقدموا مقترحات فهاذ المجال، فحنا مستعدين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيدة الوزيرة على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة للأسئلة العادية.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وعددها ستة، السؤال الأول موجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية، حول تعثر برنامج مقاولتي في بلوغ أهدافه، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد حاجي، محمد عبو، محمد المفيد، عبد الرحيم العماني، لحسن بيحديكن، الحسين أشنكلي، إبراهيم الحب، بنونة لوربدي عمر، أحمد السرغيني، لحبيب النواس، حميد العكروذ، مولاي امحند المسعودي، علال عزيوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، خيري بلخير، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

انطلق برنامج مقاولتي بأهداف محددة وطموحه تتمثل في خلق 30.000 مقاولة صغرى في آفاق سنة 2008 بكل جهات المملكة ومدنها، وخلق 90.000 منصب شغل، أي 10.000 مقاولة في كل سنة من 2006 إلى 2008، أي 90.000 منصب شغل، وهو هدف أحيى الآمال في العديد من شبابنا من حاملي الشهادات، الخروج من دائرة التهميش والتخلص من البطالة من خلال اتخاذ المبادرة وإنجاز مشاريع تتماشى والتكوين الذي حصلوا عليه، وكذا التجارب الميدانية التي راكموها.

وبالفعل كان الإقبال على البرنامج عند انطلاقته مكثفا، حيث انخرط بالبرنامج أكثر من 12.000 حامل مشروع، إلا أنه وبعد سنة من الاشتغال بالبرنامج وتطبيقه، جاءت النتائج مخيبة الآمال وبعيدة كل البعد عن الأهداف التي تم تسطيرها.

يتضح ذلك جليا من خلال الإحصائيات التي تم حصرها ونشرها من طرف وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد إلى غاية نهاية شهر يوليوز 2007، والتي تفيد أن 4.200 حامل مشروع اجتازوا مختلف مراحل الانتقاء المنصوص عليها في برنامج مقاولتي، و2.316 وضعوا ملفاتهم لدى الأبناك، تمت الموافقة على 653 منها و219 من القروض.

ولعلنا لا نحتاج المزيد من الشرح، السيد الوزير، لأن الأرقام وحدها جد معبرة ولها أكثر من دلالة.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، أسألكم: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لحل هذه المشكلة فهاذ الإطار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، كنتمنى لكم سنة سعيدة، وإن شاء الله تكون سنة مليئة بالمنجزات سواء على مستوى البرلمان أو على مستوى بلادنا بشكل عام.

كنشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بالبرنامج كما أشرتم إليه، برنامج كان من وراءه مجموعة ديال الأهداف، ومجموعة كذلك ديال الآمال.

كنذكر بأنه الإطار العام هو أنه الحكومة حاولت تبحث على الوسائل لحل الإشكالية المرتبطة بتشغيل الشباب حاملي الشهادات، ومنحصرناش فالشباب حاملي الشهادات بقدر ما نزلنا للمستوى ديال البكالوريا، قلنا أنه غادي نفتحوا هاذ العملية باش يكون عندها يعني ذاك التأثير اللي، وتحقق الهدف اللي كنبحثوا لو، إلى جانب آليات أخرى لإعادة تكوين الشباب وملائمة تكوينهم مع حاجيات السوق، هذه كلها لحل إختلالات نعرفها جميعا.

انطلق البرنامج، وكنعتقد لأنه أول مرة الحكومة جابت منتوج متكامل، عمر ما كان عندنا شي منتوج متكامل بحال هذا، لأنه راعينا

فيه كلشي، راعينا فيه التكلفة ديال المرحلة ديال الدراسة 10.000 درهم هبة، راعينا فيه الإشكالية المتعلقة بالرأسمال الأولي 15.000 درهم تعطات، وقلنا غادي نعطيوا حتى ل250.000 درهم، و85% مضمونة من طرف الدولة.

بمعنى أنه ملي كيكون عندك منتوج من هاذ النوع فيه كل هاذ التسهيلات وكل الضمانات، المنطقي أنه توضع أهداف اللي كتقول بأنه يمكن تحققها، للتذكير فقط مثلا في فرنسا كاين مليون ونص مقاولة ديال فرد واحد، مليون ونصف معنى أنه الهدف ديال 30.000 على ثلاث سنوات، ماكانش شي هدف خيالي، اللي كيبقى أنه في الممارسة وفي التطبيق بالفعل تلاحظ بأنه كاين هناك أولا المرحلة ديال التكوين الخلايا التي تأخذ يعني هاذ المشاريع بسميتو، هذي خذات كذلك وقت.

المرحلة الثانية؛ هو الشبابيك البنكية والخراط النظام البنكي بتوفير الكفاءات لاستقطاب أو أخذ بيد هاذ النوع من ...

النقطة الثالثة؛ حاملي المشاريع، مدى النضج ديال يعني المشاريع التي تقدم.

هذي كلها بينت بأنه فيها مجموعة ديال الاختلالات، اللي كيبقى هو أنه رغم المحدودية لأنه كيفما كان الحال كاين كما أشرتم بين 10.000 و12.000 مشروع اللي تقدم، تم انتقاء 5.000 منها، من 5.000 تقدموا 2.900 تقريبا للأبناك، من 2.900 يعني توافقت 1.974 على حسب المعطيات الأخيرة، ومن 1.074 تعطاو لفلوس ل600 وشي حاجة، معنى 730 مستفيد، لأنه كاين الإمكانية ديال أنه جوج يكونوا مع بعضيتهم في نفس المشروع.

إذن كاين بداية، الهدف ماغيتحققش هذا واضح، لكن اليوم عندنا تجربة، عندنا تراكمات وعندنا الإمكانيات اللي خاصنا نركبوا عليها، باش نعطيوا دفعة أكثر لهاذ المشروع.

الحكومة أش دارت؟ دارت عملية أخرى، هو أنه ما بقاتش كتنتظر حتى يكون المصادقة على المشروع، بقدر ما كتعطي ذاك التسبيق الأول باش تسهل العملية ديال الدراسات والعملية ديال هاذ شي هذا كله.

كتبقى أنه النضج ديال المشاريع، النوعية ديال المشاريع لأنه كذلك المسؤولية ديالنا أنه ما ندفعوش الشباب للمشاريع اللي مغيكونش مشاريع مربحة أو مشاريع اللي غادي تؤدي بهم إلى إشكاليات.

إذن كاين هناك نضج اليوم ديال هاذ البرنامج، خاصنا نستمروا فيه، خاصنا ندعموه، والدعم غادي يكون عبر تطوير الإمكانيات ديال الشبابيك ديال المواكبة، دراسة ما يجري ما بين اللجان الجهوية، ويعني... هاذ المرحلة ديال المصادقة خاصنا يكون فيها كذلك دراسة باش نعرفوا آشنو هي الخسارات اللي كاينة ديال المشاريع المتوفرة.

إذن كاين هناك دراسة اليوم لإيجاد حلول عملية أكثر لهذه المشاريع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا سيدي الرئيس.

أولا كذلك بدورنا السيد الوزير، السيدة الوزيرة، وجميع كافة أعضاء الحكومة، وكذلك الشعب المغربي كنتمنى لكم كذلك بالتهنئة ديالنا بمناسبة رأس السنة الهجرية.

فيما يخص تعقيبنا، السيد الوزير، في هاذ النازلة، أولا تنشكركم السيد الوزير، تنشكروا السيد صلاح الدين مزوار لأنه هو صاحب المبادرة أثناء ما كنتم وزيرا على التجارة والصناعة، وهاذ الاقتراح وهاذ المشروع، هذا اللي تضاخم اللي أعطى واحد الصدى في الوسط ديال الشباب ديالنا حاملي الشهادات، كان صدى يعني كبير وكبير جدا، وكانت الطموحات ديالهم كذلك طموح كبير باش تحل واحد المشكلة ديال البطالة.

الآن السيد الوزير، حنا أملنا لأنه بكل صراحة أن جميع الأطراف، لا كانت حكومة أو الغرف المهنية أو كذلك المراكز الجهوية للاستثمار أو جميع الأطراف اللي تتدوز منها هاذ المراحل ديال تميع الملفات ديال هاذ الشباب، هي كلها غادية بواحد الطريقة بواحد الوتيرة اللي هي بواحد الطريقة بالسرعة.

إلا أنه في النهاية المشكل عويص، اللي الآن حنا كنعتمدوا عليكم السيد الوزير، لأنكم الآن وزير المالية والاقتصاد لأنه القطاع ديال التمويل اللي هو القطاع البنكي هو اللي تيعرقل المسيرة ديال هاذ المشروع اللي تنعتبره، أنا كشخص وكمسؤول عن غرفة التجارة والصناعة، أنه مشروع ديال السنة، مع الأسف ديال الشباب ديالنا هذا مشروع ديال السنة.

الآن حنا أملنا فيكم السيد الوزير باش يتحل هاذ المشكل مع هاذ المؤسسات ديال التمويل المؤسسات البنكية، جميع المقترح اللي جات بها الحكومة راه كان مقترحات أخرى ديال السكن، ديال واحد المجموعة ديال إعادة الهيكلة بالنسبة لمهنيين، واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي جات بها الحكومة وهي مشكورة، بغيناها هاذ المؤسسات ديال التمويل بغيناها تواكب هاذ السياسة ديال الحكومة، تواكبها، باش نحلوا المشكل والمعضلة اللي تيعرفها حاملي الشهادات ديالنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مصاريف ترشيح مدينة طنجة لاحتضان المعرض الدولي لسنة 2012، للمستشارين المحترمين السادة: إبراهيم أبو زيد، إدريس مرون، سفيان القرطاوي، محمد عدال، عبد المجيد الحنكاري، مصطفى الرداد، بيتة بوسلهام، حسن أوتغليست، لحسن تغباد، الهاشمي السموني، محمد بنمسعود، محمد الكبوري، وعبد الرحيم الشرقاوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير، فشلت مدينة طنجة وللأسف الشديد في الفوز باحتضان المعرض الدولي لسنة 2012، بعد منافسة شديدة مع كل من كوريا الجنوبية وبولونيا، وكانت طنجة قد قدمت ترشيحها تحت شعار "طرق العالم ملتقى الثقافات من أجل عالم أكثر اندماجا".

ونحن إذ نشيد بالمجهودات الجبارة التي بذلت من أجل تدعيم هذا الترشيح، وبإحداث جمعية طنجة معرض 2012 للدفاع عن ملف مدينة البوغاز، مدينة البوغاز، إلا أننا بالمقابل نتساءل معالي الوزير عن قيمة مصاريف الحملة الدعائية التي أنفقت في هذا الإطار، وعن أسباب فشل ملف مدينة البوغاز في الفوز من احتضان هذه التظاهرات العالمية، وعن مصير المشاريع التي كانت مبرمجة في ملف مدينة طنجة.

ويا بكل الأسف، وعن النوع الملاحظات التي قدمت من طرف اللجنة المكلفة بتدارس ملفات الترشيح، تنويرا لمجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، ونحتفظ بشوية ديال الوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت نوضح أولا نقطة أساسية، أنه ترشيح مدينة طنجة لاحتضان المعرض الدولي ليس مشروعا منفصل عن الدينامية كلها اللي كتعرفها المدينة، المدينة تحدد لها أهداف، ملي كنقول مدينة طنجة راه القطب الشمالي ديال بلادنا، كله تحدد له أهداف أنه يصبح قطب جاذب لاستثمار، وكذلك قطب محرك للاقتصاد الوطني.

إذن هاذ الترشيح ديال مدينة طنجة لهاذ المعرض جاءت في إطار هاذ الدينامية، توفرت له إمكانيات، تعبأت له طاقات، تخلقت له شركة، تجند له جميع الفعاليات، ماشي غير ديال مدينة طنجة بوحدها، بقدر ما كل الفعاليات الوطنية، لأنه كان ترشيح مدينة طنجة هو ترشيح وطني.

بالفعل ملي كتكون فإطار المنافسات من هاذ النوع، مكتكونش بوحدك، يمكن يكون عندك أحسن ملف وتكون عندك أكثر جاذبية، لكن اللي مارس هاذ النوع من المنظمات يعرف بأنه القرار النهائي ليس مرتبطا أساسا بجودة الملف أو بجاذبية المشروع، بقدر ما هناك معطيات أخرى بما فيها معطيات سياسية، بما فيها التزامات ديال الصداقة، بما فيها كذلك المصالح الاقتصادية.

وفي الجولة اللي حصل لي الشرف أنه ساهمت فيها، فين ما كتمشي كتلمس القوة كيف ما كان الحال ديال يعني بعض... أساسا المنافس اللي ربح في حكم الأساس التواجد ديالو في المجموعة ديال المناطق فالعالم عبر الشركات الكبرى، وعبر الاتفاقيات إما التبادل الحر أو كذلك مصالح اقتصادية مباشرة أو مالية مباشرة، هاذي كلها كان لها يجب وضعها كذلك في الميزان عندنا ندخل في هذا النوع من المنافسات.

لكن أعتبر بأنه بلادنا بشكل عام، وطنجة بشكل خاص، ربحت ربح كبير في إطار هاذ العملية الدعائية على المستوى العالمي، عمرنا

فشي عملية مامسينا جميع دول العالم، بحال هاذ العملية هاذي ديال ترشيح مدينة طنجة، مشينا للجهات اللي ماكناش كنمشيوها، خلقنا علاقات عبر هاذ العملية هاذي ديال طنجة مع مجموعة ديال الدول، ومجموعة ديال المناطق اللي ماكانتش جمعنا معهم علاقات.

إذن هاذ العملية أعتبرها استثمار لبلدنا واستثمار لمدينة طنجة، هذا استثمار شحال تكلف، تكلف 101 مليون درهم، 101 مليون الدرهم هذا هو الاستثمار أللي تكلف هاذ العملية ديال ترشيح مدينة طنجة، مقارنة مع ما تم رصده من طرف دول أخرى، يعني مقارنة شاسعة.

إذن يجب أن نكون مفتخرين بهاذ المبادرة، 67 دولة صوتت على المغرب وعلى الترشيح ديال مدينة طنجة، كنعتبر بأنه هذا عنده وزن، عندو قوة، عنده مكسب.

مدينة طنجة ستستمر في مشاريعها اللي انطلقت في 2005، هاذكشي كنقولك راه ماجاش هاذ الترشيح غير منعزل، راه من 2005 انطلقت العملية ديال إعادة تأهيل مدينة طنجة في إطار اتفاقية، 900 مليون ديال الدرهم، ف2009 غادي تنتهي.

العمليات الأخرى كلها ستبقى مبرمجة، لأنه المنطق ما خصناش نعزلوه على الهدف، والهدف هو جعل المنطقة الشمالية قطب من أقطاب التنمية ديال بلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير، كل ما سمعناه منكم تنشكركم عليه، إنما مع كل أسف، سمعناكم قلتم القطب الشمالي، أنا تنقولكم أن الناس كلهم اللي تيجيو من الخارج، اللي تيجو على طريق الباخرة لما تيزلوا، فين تيزلو؟ في طنجة، لأن تنشهدوا لو حنايا طنجة هي أول مدينة تيزل فيها السائح اللي تيمشي فذاك الساعة، يمكن له يمشي من طنجة إلى الكويرة.

فحنا المواطنين المغاربة، كما تنتبعو الفريق الوطني تنبغيوه يربح، تيكونوا المواطنين كلهم فالمملكة المغربية ناشطين.

كذلك ذاك النهار اللي كان فيه الترشيح ديال طنجة، كانوا المواطنين المغاربة من طنجة إلى الكويرة تينتظرو النتيجة، وبغينا نححوا ما بغيناش نخسروا، لأنه الترشيح، الإنسان لما تيترشح تيبغي ينجح.

أنا مسرور جدا بالسيدة الوزيرة نوال المتوكل، اللي لبارح سمعناها تيوجدو الملاعب ديال كرة القدم، هذا بجهود لأنه خسرنا ف la coupe du monde ديال 2010، ولكن ها هما تنوجدو إن شاء الله للمقبل، يعني الملاعب هاهما تيوجدوا اللي هما أساسيين.

معالي الوزير كذلك ومثال، حتى حنا إن شاء الله الرحمن الرحيم إلى خسرنا يعني فالترشيح ديال طنجة، ربما إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نعاودوا نححوا فيه، ولكن باش غادي نححوا فيه، خاصنا نصلحوا الأغلاط القديمة اللي دازت، خاصنا نصلحو ما خسرناه، خاصنا نقلبو شكون اللي خسرنا، ماشي هي المجهودات ديال 67 صوت، حنا خاصنا نجيبو 100 ديال الأصوات، يعني 100 على 100 ماشي 67.

ولكن خاصنا نصلحو... أنا أعطيتكم مثلا طنجة معالي الوزير، إلى مشينا فالشوارع ديالها اللي هي شوارع ممتازة، والإنسان ما تيسخاش يحيد منها الليل كله والنهار، كنقلبو على المراحيض ما تنجبرهومش ماكينينش أسيدي، أمعالي الوزير.

معالي الوزير، واش الإنسان غادي يكون تيتسارى وميجبرش حتى المرحاض فين يدخل ويكون ممتاز.

معالي الوزير، نزيدكم أن المستشفيات حتى هما خاصهم يتصلحوا، حنا خسرنا، ولكن بغينا نعاود نترشحوا ونححوا، فهذاك الخصاص كلها، أنا أعطيتكم غير واحد النقطات صغيورين، أما الشي الآخر بحال اللي قلتيو أنكم معالي الوزير كان عندكم أحسن ملف، إيه كان عندكم أحسن ملف، ولكن لو كان كامل كون راه حنا نححنا، ماكانش كامل، خاصكم تكملوه المرة المقبلة إن شاء الله الرحمن الرحيم بحول الله.

ثانيا، معالي الوزير، أننا حنا المغاربة راه ملي تنححوا، تنحجوا مجموعين، وإلى خسرنا تنخسرو مجموعين، فأنتم مازلتم وزيرا شابا ونصروا بكم إن شاء الله فهاذ الوزارة، وغادي تصلحو يعني وكتديرو المجهود ديالكم باش تصلحو، مثلا هاذشي، حنا ما تنساوش المجهودات ديالكم راه قائمين بها، ولكن بغينا إن شاء الله الرحمن الرحيم، الترشيح

جاي نجحوا فيه إن شاء الله بحول الله، ما نعاودش نخسرو وتكون مهزلة علينا، وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثالث الموجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول المنتوجات البنكية الجديدة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، دحمان الدرهم، عمر مورو، عبد السلام خيرات، عبد الرحمن أشن، أحمد العاطفي، سعيد سرار، محمد عذاب الزغاري، محمد علمي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

عرف القطاع البنكي في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وملموسا، خاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات وحاجيات المواطنين الاستهلاكية، وشهد بذلك خلق منافسة متميزة بين المؤسسات البنكية، وأصبحت نسبة الفائدة تتراوح ما بين 5 و11%، الشيء الذي زاد من القوة التفاوضية للمستثمرين سواء منهم المغاربة أو الأجانب، وكذا تشجيع قروض الاستهلاك.

ولقد لاحظنا مؤخرا اعتزام وزارتكم على الترخيص للمنتوجات البنكية الجديدة، لولوج الأسواق الوطنية كمنتوجات بديلة، الشيء الذي يضع عدة تساؤلات لدى الرأي العام وكافة المهنيين، ومن ضمنها:

أولا؛ ما هي القيمة المضافة بالنسبة لهذه المنتوجات مقارنة مع المنتوجات البنكية التقليدية؟

ثانيا؛ ما هي الانعكاسات المحتملة لهذه المنتجات على سوق القروض بالمغرب؟

وأخيرا؛ ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتكم من أجل الترويج لهذه المنتوجات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا، أود أن اشكر السادة المستشارين المحترمين فيما يخص هاذ السؤال.

كنعتقد لا مجال للرجوع إلى النقاش اللي كان عرفاتو هاذ المؤسسة المحترمة مع زميلي السي فتح الله ولعلو عندما كانت المناقشة حول، يعني المنتوجات البديلة أو المنتوجات الجديدة.

وكنعتقد بأنه كان النقاش اللي استوفى يعني كل الشروط ديالو، الأساسي من هاذ شي هذا كلو، آشنو هو؟ هو أنه نحن أمام تعدد المنتوجات، نفس هذه المنتوجات تجدها في الأسواق الأكثر تقدما في المالية، بلندن، بالولايات المتحدة بمجموعة ديال الدول المتقدمة، الأساسي بالنسبة للنظام ديالنا التمويلي، هو أنه توفر على مجموعة ديال الأدوات اللي غادي تساعد على توسيع إمكانية اللجوء إلى النظام البنكي، وهاذ التمويلات المقترحة هي تمويلات تضاف إلى جانب أي نوع من التمويل، كاين ثلاثة ديال التمويلات جديدة اللي تم اقتراحها هي الإيجار، هي المرابحة والمشاركة بشروط عندها خصوصيتها.

هذا منتوج كباقي المنتوجات، نجده كذلك في دول أخرى التي تأخذ بعين الاعتبار نوعية الزبناء الذين يفضلون منتوجا عن منتوج آخر، هذا ما كيعنيش بأنه مؤسسات مختصة في هذا النوع من المنتوجات سيتم خلقها، هاذي منتوجات كباقي المنتوجات.

نحن في نظام اقتصادي لا يتميز عن باقي اقتصاديات العالم، ولهذا منطقنا يبقى منطق هو نفس المنطق، نفس المؤسسات البنكية بإمكانها أن تقدم لزبنائها منتوجات مختلفة، وكتبقى الحرية للزبون باش يختار المنتوج اللي كيساعدو أو كيلائمو.

هذا هو المنطق اللي كنعتقد منطق صائب، أنه لا تمييز بين المنتوجات مادام نفس النظام البنكي هو الذي يوزع هاذ المنتوجات، وتبقى حرية الاختيار للزبناء لاستعمال هاذ المنتوجات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

نشكركم السيد الوزير على توضيحاتكم، وأود بالمناسبة أن أثير انتباه جنابكم أن معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية التقليدية قد ارتفع شيئا ما، وهذا كيجيب العدد ديال المستثمرين وعدد ديال الطلبات.

وأتمنى أن لا ينعكس هذا سلبا على مبادرتكم الجديدة في هذا المشروع.

والمطلوب هنا هو تشجيع الأبناك لإيجاد حلول، لأنه المستفيد من هاذ المنتوج الجديد هما الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو العامل البسيط ولا الموظف الصغير، في اقتناء المسكن ديالو، ويعتبر هذا المنتوج كيعتبروه الناس أنه جديد، فواحد الحالة الناس اللي مكيبغيوش يعطيوا الفوائد، كيمشيو فهاذ المنظور، أنها يا إما شراكة وإما كراء.

وفهاذ الباب، كنطلبوا منكم السيد الوزير تشجعوا هاذ الناس لاقتناء المساكن دياهم وحل المشاكل، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مراقبة المؤسسات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد الجغيري، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، عبد الحميد أبرشان، محمد الشافعي، عمر الجزولي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير، من خلال المعطيات المرقمة لقوانين المالية المتعاقبة خلال السنوات الأخيرة أساسا – قانون المالية 2008 - يمكننا أن نقف على حقيقة تركز أكثر من 60% من مجموع نفقات الاستثمار في يد المؤسسات والمقاولات العمومية لوحدها.

هاذ الواقع السيد الوزير، يطرح إشكاليتين أساسيتين، نبسطهما كالتالي:

أولا؛ إشكالية مراقبة وتتبع هاته المؤسسات، إن من طرف السلطة التنفيذية أو من طرف السلطة التشريعية، إذ أن هذه المراقبة إما أنها في بعض الحالات شبه منعدمة أو أنها في حالات عديدة أخرى لا ترقى إلى طموح تحسين وصيانة المال العام.

ثانيا؛ أن التدخلات الاستثمارية لهذه المؤسسات على مستوى الجهات لا تخضع لمعايير معروفة شفافة ديمقراطية ومنطقية، تنسجم مع الأولويات النابعة من حجم الخصاص الحاصل على مستوى كل جهة، من حيث التنمية الشاملة ومحاربة الفقر والهشاشة.

فإذا كنا السيد الوزير، نستشهد بالدور الرياضي الذي تضطلع به مؤسسات الحسن الثاني في تعزيز قاطرة التنمية الوطنية منها أو الجهوية، وكذا في محاربة بؤر الهشاشة والعزلة على المستوى المحلي، فإننا بالمقابل نلمس أن الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات العمومية تتحكم فيها اعتبارات إما ريعية أو في بعض الحالات اعتبارات العلاقات الخاصة ما بين مسؤولي هذه المؤسسات وبعض المسؤولين المحليين، وعلى هذا الأساس نطرح عليكم السيد الوزير المحترم التساؤلين التاليين:

أولا؛ هل الحكومة تقوم بدورها الكامل، وتتوفر على آليات حقيقية لأجل التتبع ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية؟

ثانيا؛ إلى أي مدى يمكن أن نقول أن تدخلات هذه المؤسسات تتماشى مع هدف مواجهة الفوارق التنموية والمجالية ما بين مختلف جهات المملكة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على هاذ السؤال المتعلق بالمنشآت العامة ببلادنا، اللي والحمد لله وصلت لواحد المستوى ديال المساهمة في الاستثمار العمومي، وفي دينامية الاقتصاد الوطني التي يجب أن نعتز بها جميعا.

وهاذ الدينامية وهاذ الوتيرة اللي وصلها الاستثمار العمومي، بالطبع كما أشرتم إلى ذلك السيد المستشار المحترم، كتفرض بالطبع المسألة ديال المراقبة والتتبع، لأنه هاذ الجانب هذا مرتبط بالمال العمومي، وكل ما هو مرتبط بالمال العمومي يفرض وضع آليات لضبط صرف المال العمومي.

يجب أن نقر كذلك بأنه المؤسسات العامة على مستوى ديال التدبير دياالها، عرفت تطور نوعي على المستوى ديال التدبير وعلى

مستوى ضبط آليات التدبير الداخلي، وكذلك تدبير ملفات الاستثمار، اتفاقية الإطار اللي تمضات مع هاذ المؤسسات كانت وسيلة، أولا في مرحلة أولى لإعادة الهيكلة، ثانيا في الرفع من المردودية، سواء الداخلية أو على المستوى الاستثمار العمومي.

كما تعلمون الآليات هي آليات كلاسيكية، كاين المراقبة القبلية، كاين المراقبة المواكبة، وكاين التدخل ديال الهيئات ديال الدولة، وكذلك المؤسسة ديال البرلمان، سواء على شكل تقصي حقائق، أو على كذلك المسألة ديال المراقبة المباشرة.

إذن الآليات الموضوعة كلها آليات تسمح اليوم بضبط المسلسل المتعلق بالصفقات العمومية، وكذلك بضبط صرف كل هاذ الأموال التي تصرف على مستوى ديال المؤسسات العمومية.

واش كاين هناك انزلاقات، كما أشرتم إلى ذلك في إطار علاقات إلى آخره ما بين مؤسسة عمومية ومجلس معين، أو إلى أخره؟ ممكن، نقولك لا؟ ما يمكنش نقولك لا، ممكن، لكن الأساسي هو أنه فالتدقيق اللي كنقومو به، كاين هناك على المستوى ديال الأرقام وعلى المستوى ديال المصاريف، ضبط، وكتعرفو بأنه كنتقدمو كذلك بالحسابات المخصصة المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

إذن أعتقد بأنه كاين هناك دينامية إيجابية، هاذ الدينامية الإيجابية تواكبها نظام مراقبة، أولا خاصو يكون مرن، وإلا ما غتسمحش لذاك الأهداف اللي كتحددها ديال أنه توصل ل90 و100% ديال الاستثمار باش تحقق، إلى وضعت عاوتني آليات تفوق، آليات بالمنطق القديم، غادي نبقاو ف40%، ف50%.

كاين الجانب ديال الثقة فالمؤسسات، وفي المسؤولين على المؤسسات، وهذا جانب أساسي، ما يمكنش تختار مسؤولين على مؤسسات وما تديرش الثقة فيهم، ولكن كتراقبو باش تحاسبو، أولا على المردودية، ثانيا على مستوى الثقة اللي توضعات فيه فيما يخص تدبير المال العام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد دريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو السيد الوزير المحترم على الصراحة، لأنه اللي كاين السيد الوزير هو كاين واحد الخلط، بحيث الآن إذا جيت نقولك بلي راه مثلا هناك مسؤول مثلا على إقليم، عندي تقريبا واحد 40 جماعة، الأغلبية ديال هاذ الجماعات ماعندهومش الإمكانيات، هذا مشكل مطروح، ملي ماعندهمش الإمكانيات حتى هاذ الأشياء اللي وقعت مؤخرا في الانتخابات هاذ العزوف، راجع عن عدم ثقة المواطن فذاك الرؤوس اللي هما تيمثلوا المنطقة ديالهم، هذا مشكل مطروح، بحيث خاص يكون شوية د الوضوح، إلى ماكانوشي هاذ المؤسسات، وإلى ماكانش المساهمة ديال وزارة الداخلية من ذاك 11.5% اللي تتبقى عندها، ما تيمكنشي نهائيا، ما تيمكنش لواحد المجموعة دالجماعات نهائيا انه يقوموا ببعض الأعمال في بعض الجماعات، وهذا علاش بغينا أنه نوضحو الأمور.

بحيث يمكن لي نقولك السيد الوزير المحترم، أنا تنشوف الآن، مثلا إلى كان شي والي أو عامل اللي هو عندو، عندو واحد le pouvoir وعندو علاقات، تيمكن يستفيد من جميع المؤسسات، وكاين اللي ما تيستفيد من شي، لأن تنمشيو ونرجعو فآخر المطاف، ملي تتبغي تكلم، تيقولك أودي خاصني ملف، الملف والإمكانيات، الملف الكل تيعرف أنه ما غيمكنشي شي رئيس الجماعة يصاوب ملف، وإلى صاوبو تيمكن لو يدوز عن طريق العامل والقايد، وراكم عارفين المسلسل.

فهنا بغينا ما نحملوشي المسؤولية لذاك الرؤساء، أنهم نبقاو نحملوها فالمستقبل للولاة والعمال، باش حتى هما يكون عندهم طرف من هاذ المسؤولية باش يوصلوا هاذ الشي للحكومة، باش الحكومة تعرف راه كاين مناطق تيستفيدوا، دبا حنا تنشوفو فاين كاين التدشينات، وفين كاين كذا وفين كاين كذا.

راه ملي كتشوف سيدنا الله ينصروا، حنا كلنا مع هاذ المسائل كلها، أش كتلقى؟ تتلقى وزارة الداخلية هي اللي تتسيني ذاك الاتفاقية، تتلقى المؤسسة الأخرى هي التي تتسيني الاتفاقية، إذن أش تتشوف، تتشوف واحد المجموعة ديال المدن ما تيستفدوشي، وهاذ الاستفادة وعدم الاستفادة هو كون هادشي ماغاديش فالاتجاه اللي كلنا غنكونو فرحانين فيه.

فتنطلبو السيد الوزير، لأن أنتما مسؤولين، أنه تتنبهو باش في المستقبل أنه جميع الجماعات أو جميع الجهات يستفيدوا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

طبعا، أنا مع الأمور التي قدمها السيد المستشار المحترم، لهذا كنعتبر بأنه الجانب اللي طرحتو الحكومة فيما يخص تسريع العملية المتعلقة بالجهوية هي أساسية.

لأنه التوجه نحو الجهوية بمفهومها الواسع غادي تسمح بالحد من هاذ الإختلالات، لأنه المعطى سيأتي من الجهات والأقاليم وهاذ المناطق الخاصة، والجماعات هي اللي غادي تحدد الحاجيات ديالها، وغادي تبلور في إطار منظور جهوي، اللي غادي توفر له الإمكانيات، وغادي تعطي كذلك مصداقية للعمل ديال المسؤولين على المستوى ديال الجماعات.

لأنه أنا متفق بأنه المصداقية مرتبطة كذلك بأنه المواطن يشوف بأنه ذاك المسؤول والمنتخب، ملي كيقولو الطريق كيجيب لو الطريق، ملي كيقولو الماء كيجيب لو الماء، إلى آخره، هاذشي هذا متفقين عليه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول عدم استفادة أفراد الجالية المقيمة بإيطاليا من نقد التأمين عند عودتهم إلى أراضي الوطن، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى القاسمي، فوزي بنعلال، عبد العزيز العزابي، عبد الحميد بلفيل، عبد الله مكاوي، عبد اللطيف أبدوح، عبد الغني مكاوي، خديجة الزومي، محمد كريمين، محمد لفحل، إسماعيل قيوح، محمد أبو الفراج، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشتكي العديد من أبناء الجالية المغربية المقيمة بإيطاليا بشكل خاص من الغبن الذي يطالهم، وهم يعبرون إلى أرض الوطن بعدم جدوى عقدة التأمين على ناقلاتهم لدى المصالح المختصة التابعة لوزارتكم، على غرار إخوانهم المقيمين في بقية الدول الأوروبية.

حيث إنهم مجبرون على أداء تأمين ثاني من جديد عند ولوج الحدود المغربية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي أسباب إقصاء هذه الفئة من الجالية من هذا الحق لمدة تفوق سبع سنوات؟

ثانيا، وهل في نية الحكومة تدبير هذا الملف بما ينصفها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد المالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم أو السادة المستشارين المحترمين لوضعهم هاذ السؤال المتعلق بمواطنينا المقيمين بالديار الإيطالية.

الإشكال واضح وهاذشي السبب ديالو راجع إلى مجموعة من الإختلالات اللي تمت ملاحظتها في السابق، والمرتبطة بكون أنه المجموعة ديال هاذ البطاقات الخضراء كانت بطاقات مزورة، مرتبطة بسيارات كذلك من نوع خاص، وأدت ماشي كلشي شركات التأمين بإيطاليا، بعض الشركات التأمين بإيطاليا أنها ولات كترفض باش تقدم البطاقة الخضراء، البطاقة الخضراء، حنا الدولة الوحيدة اللي كان عندنا التعامل بالبطاقة الخضراء مع الدول الأوروبية منذ سنة أعتقد 1967.

إذن كان وهاذ التعامل يعني جاري به العمل في كل الدول، البطاقة الخضراء يعني تعطي الإمكانية لهاذ الطرف أو ذاك باش يكون التأمين ديالو، ملي تطرح هاذ الإشكال هذا وما تلقاتلوش الحلول، لأنه ليس مرتبط باتفاقيات ما بين دولة ودولة، هي شركات تأمين خاصة لها جمعياتها، وهذه الجمعيات هي التي تتعامل فيما بينها، بالطبع الدولة أو الحكومة المغربية تدخلت وألحت الجمعية الممثلة لشركة التأمين باش يفتحو الحوار مع شركة التأمين الإيطالية أو جمعيات التأمين الإيطالية لإيجاد حل لهذه الإشكالية، والنقاش مازال جاري به العمل.

لكن لحل هذه الإشكالية وضعنا على مستوى مدينة طنجة أو الحدود مكاتب اللي كتوفر هذه الإمكانية ديال التأمين في الدخول إلى المغرب، وهذه العملية هذه واش كلشي مكيعرفهاش؟ ممكن.

واش كاين هناك تقصير؟ كنذكر بأنه هذه المكاتب مفتوحة 24/24 ساعة، في هاذيك المرحلة ديال الوصول هذه المكاتب كتبقى مفتوحة 24/24 ساعة، إذن مكاينش هناك إشكال مرتبط بإمكانية التأمين، إلا إذا كان هناك شي واحد جاء ومعرفش، وهذا يمكن لو يوقع.

لكن رغم هذا الحكومة في إطار هذه العمليات يعني كتحمل المسؤولية ديالها، ولو أنه وقع شي مشكل على المستوى بالنسبة للمواطنين اللي معندهومش التأمين، تحملنا مسؤولياتنا في مجموعة ديال الحالات، لكن اللي نبغي نؤكد عليه، هو أنه:

أولا، كاين هناك شبابيك عند الوصول للتأمين؛

ثانيا، الإشكال المتعلق بالبطاقة الخضراء، بالنسبة أساسا لإيطاليا لازال مطروحا، شركة التأمين الخاصة حتى الحكومة ديالها معندهاش إمكانية الضغط عليها باش تفرض عليها تعطي البطاقات الخضراء؛

انطلاقا من هذا المنطق، وضعنا هذه الشبابيك باش نحلو هذا المشكل، وغادي يبقى العمل مستمر ما بين الجمعية ديال الشركات المغربية والجمعيات ديال شركات التأمين الإيطالية لإيجاد حل لهذا المشكل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

نشكركم السيد الوزير على الإجابات والإيضاحات التي تقدمتم بها لتنوير الرأي العام الوطني بخصوص هذا الموضوع، وخاصة هذه الفئة من الجالية المقيمين في إيطاليا.

لكن السيد الوزير قلتم بعض شركات التأمين، أقول لكم، جميع الشركات ما فيش شركة وحدة اللي كتعطيهم التأمين ديال المغرب يعني الورقة الخضراء، مكايناش شركة واحدة.

ثانيا، راه حنا مكنشوفوش الشبابيك، حنا كنقلبو باش نخففوا من الثقل اللي عندنا، لأنهم تيصبحو مجبرين باش يؤيدوا التأمين في إيطاليا، ولما يوصلو للمغرب خاصهم يؤديوا تأمين آخر، لأن هذاك التأمين تيضيع ليهم، هذا هو المشكل.

أما الشبابيك راه حنا عارفين راها مفتوحين 24/24 ساعة، حنا كنقلبو على الحل واش كاين شي بديل؟ واش كاين شي اجتهاد بهذا المشكل هذا؟ لأن الجالية الوحيدة لايطاليا اللي عندها هاذ المشكل هذا، أما اللي تيدير شي حاجة غير قانونية، راه كاينين في دولة الحق والقانون، يتعاقب عليها، وباش غادي يتعاقب واحد الآلاف ديال الجالية، ويمشو ضحية، لا.

كاين مشكل آخر هو هاذ الناس اللي كتكون عندهم العودة النهائية لأرض الوطن، علاش ما يستفدوش من التعشير، على الأقل مرة في الحياة ديالهم، يكون واحد التعشير نسبي، مرة منين تتكون عودة نهائية كما في بعض الدول المجاورة، يعني تيستفدو الجالية من هاذ المشكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

للرد على التعشير، نحن بصدد دراسة هذه النقطة، وغادي يكون إن شاء الله حلول بخصوص هذه النقطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس والأخير موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مدى مساهمة القطاع البنكي في دعم تقوية الاقتصاد الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، خيري بلخير، الحبيب العلج، إبراهيم الحب، حميد العكرود، محمد كرم، أحمد حجي، محمد المفيد، علال العزيوني، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

من المفروض أن تكون لمؤسستنا البنكية رؤية إستراتيجية واسعة في دعم وتقوية الاقتصاد الوطني، بحكم أنها شريك فعلي في هذه العملية ولها دور واعظ في الدفع بالاستثمار، وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم، لتمكين مؤسساتنا الاقتصادية من خوض غمار المنافسة بشكل قوي وصحيح.

السيد الوزير المحترم، في سنة 2006 حققت مجموعة من الأبناك من المؤسسات البنكية، 8 بالضبط، أرباحا مهمة تفوق 9 مليار درهم، 900 مليار ديال السنتيم، أي بهامش يتراوح ما بين 23% و38%.

هذه الأرباح التي كانت نتيجة عملية مالية تتجسد في جلب الزبناء، خصوصا في مجال القروض العقارية وقروض التجهيز وقروض الخزينة، ومجموعة من العمليات البنكية التي تذر أرباحا مهمة، مما أصبحت معه الأبناك تعتبر آلة صناعية كبيرة، وهذا رغم تخفيض نسبي لسعر الفائدة.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مدى مساهمة هذه المؤسسات البنكية في بناء الاقتصاد الوطني؟ وما هي إستراتيجيتها في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أولا، أوضح فيما يخص معدل الفائدة بالنسبة للنظام البنكي مقارنة مع المحيط الأورو متوسطي، نظام مستوى الأرباح، على المستوى الأورو متوسطي هو ما بين 11% و30%، إذن كتمشي لبريطانيا أو انجلترا، انجلترا كتوصل ل30% معدل الأرباح، معدل أرباح الأبناك في المغرب اليوم هو 17%، بمعنى أن معدل الأرباح الصافي في بلادنا ليس معدلا خياليا، معدل طبيعي اللي كياخذ بعين الاعتبار كذلك المخاطر، إلخ.

الأبناك في بلادنا استطاعت باش تكون ركيزة مالية اللي كتسمح ليها باش تواكب اليوم ديناميات وحاجيات الاقتصاد الوطني، مستوى أو معدل السلفات فاق 350 مليار درهم أي تقريبا 61% من الناتج الداخلي الخام، 350 مليار درهم معنى هذا أنه هاذ النظام البنكي دخل كذلك في هذه العملية ديال المواكبة ديال مختلف القطاعات.

بالفعل هناك تباينات ما بين القطاعات مرتبط بجاذبية قطاع عن قطاع آخر، وهذا طبيعي في أي الاقتصاد الوطني، لكن كاين هناك مصاحبة ومواكبة للاستثمار، وهناك كذلك القسط الذي تتوفر عليه المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كيشكل اليوم 58% من القروض.

وهذا جانب كذلك يجب أن نعتبره بأنه أساسي، التمويلات تمشي للمقاولات الكبرى، لكن كذلك تتوجه نحو المقاولات الصغرى، مستوى الفائدة نرى بأنه عرف تطور جد مهم اللي تقريبا وصل اليوم ل 7.08 كمعدل، مقارنة مثلا مع سنة 2004 اللي كان 7.86، إذن كاين هناك تحسن ديال العطاء ديال النظام البنكي اللي مرتبط بحالتين مرتبط بالحالة الأولى هي الجاذبية الطبيعية ديال الاقتصاد، نحن الاقتصاد يعرف وتيرة نمو سريعة، إذن في حاجة إلى تمويل.

الحالة الثانية، هو أنه المؤسسات الوطنية، المقاولات الوطنية أصبحت مقاولات يعني ذات شفافية أكثر، ذات مردودية أكثر، ذات كذلك طلبات على المستوى ديال التمويل وعلى المستوى ديال الاستثمار اللي كتسمح أنه تستفيد انطلاقا من هذه الدينامية ديالها الداخلية، تستفيد كذلك من تمويلات القطاع البنكي.

واش وصلنا لهذاك المستوى اللي تنطمحو له؟ بالطبع لا.

نحن في حاجة إلى عطاء أكثر واندماج أكثر ما بين النظام المقاولاتي والنظام البنكي، لأنه نضيع نقط نمو بحكم الاختلالات التي لازالت توجد في العلاقة ما بين النظام البنكي والمقاولاتي، وهذه الاختلالات هي الحكومة باغية تشتغل عليها، لأنه عندنا واحد النقطة ديال النمو، غادي يمكن لنا ناخذوها بحل ما لهذه الإشكاليات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، أنتما في بداية مشواركم على رأس هذه الوزارة نتمنى لكم كل التوفيق باش تجاوزوا العقبات، لأنه السيد الوزير أنا في رأيي أن الأبناك كتربح بزاف، وهذا بالطبع رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة في القطاع البنكي تربح بزاف، فيبقى المنتوج البنكي مرتفعا مقارنة مع الدول التي في طريق النمو مثل المغرب، ولا تمكن إقلاع حقيقي للاقتصاد الوطني، وخاصة عند الفئات الصغرى والمتوسطة، نظرا لارتفاع الأسعار المعمول بها، وكذا ارتفاع أسعار الخدمات، فالكشف مثلا ديال الحساب اللي كان بالمجان رجع ب10 دراهم، يعني الأبناك مبقات تعطي حتى شي حاجة مجانية.

ثم هناك على الصعيد القطاعي، السيد الوزير، يعد القطاع الفلاحي ركيزة أساسية، والتمويل في هذا القطاع هو الكفيل الوحيد لإقلاع الاقتصاد ديال العالم القروي، إلا أنه الأبناك ما دايرا حتى مجهود في هذا القطاع، وخاصة في القطاع الفلاحي، حيث تجد أن التمويل لا يتعدى15%، وإلى استثنينا القرض الفلاحي تلقاو الأبناك الأخرى

تتساهم يلاه ب6% على حساب المعطيات ديال وزارة الفلاحة، ثم هناك 400 ألف فلاح اللي "non bancarisable" كيفما كتعرفو ليس لهم ولوج إلى القرض البنكي حاليا، هذه مشكلة بالطبع.

ثم أن هذه الأرباح ديال الأبناك لا تساهم أيضا في إعادة الهيكلة في المناطق النائية، حيث لا توجد في بعض المناطق أي بنك، أنا مثلا في دائرة بني تجيت عندنا مكاين حتى بنك، اللي يمكن ليها تخلق واحد الرواج اقتصادي عند الصناع الصغار وعند المنتجين الصغار، بحيث كل ما هناك هو أنه التهافت أو التسابق في خلق وكالات جديدة في المدن وفي المراكز فخمة وبنايات فخمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نشكركم السيد الوزير على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ونمر إلى للسؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول تنمية السياحة الداخلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنضوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بن علوش، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

تلعب السياحة دورا محوريا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها المهمة في الناتج الداخلي الخام، وكذا في خلق مناصب الشغل لعدد كبير من السكان.

وقد اهتمت الحكومة بهذا القطاع وأعطته الأولوية من خلال الإستراتيجية الجديدة للنهوض بالسياحة الوطنية، إلا أن ما تحقق لحد الآن لا يرقى إلى مستوى طموحات المغرب المتميز بتنوعه الجغرافي وإرثه الحضاري والثقافي، والذي يؤهله لاستقطاب أعداد هائلة من السياح.

وفي هذا السياق، تبرز ظروف تنمية السياحة الداخلية ودعم المناطق السياحية الداخلية وإعطائها المكانة اللائقة بها ضمن مكونات النشاط السياحية ببلادنا، وإن كانت هناك صعوبات مختلفة مرتبطة مثلا بالمستوى المادي للأسر المغربية، والذي لا يسمح لهم لولوج أغلب الفنادق، فالسائح المغربي في حاجة إلى مراكز سياحية تراعي مدخوله وتقدم له منتوجا قادرا على استهلاكه.

ولذلك فإننا نعتقد بأن النهوض بالسياحة الداخلية، يتطلب إقرار أثمنة في متناول الجميع مثل برنامج "كنوز بلادي"، كما يتطلب دعم المنشآت السياحية في المناطق الداخلية مثل إقليم الراشيدية وإقليم ورزازات.

وكما تعلم السيد الوزير أن إقليم الراشيدية بغيناه باش يتدعم، لأنه يتوفر على مطار في المستوى، وكيستقبل طائرات كبيرة، ونطلب أن تضاف رحلة في وسط الأسبوع لأن المزيد من الرحلات كتجي في آخر الأسبوع وفي بداية الأسبوع، وهذا لا يتلاءم مع السياحة، لأنه السائح إلى جاء في صباح الاثنين، ولى الإنسان اللي غادي يجي في صباح الاثنين حتى الجمعة في العشية ما يمكنلوش يجلس 5 أيام في نهار في واحد الإقليم.

لهذا تنطلبو واحد الرحلة يوم الأربعاء، باش تكون وسط الأسبوع، صالحة اللي جاء يوم الاثنين يمشي الأربعاء، واللي جاء الأربعاء يمشي الجمعة، واللي جاء الجمعة يمشي السبت.

ويجب التركيز على خصوصيات كل جهة، لكي تكون السياحة الداخلية رافدا مهما للتنمية الجهوية المستدامة، ولكي نتمكن من تحقيق هدف منتوج سياحي متنوع، شاطئي، جبلي، صحراوي وبيئي.

إذن نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإستراتيجية المتبعة لتنمية السياحة الداخلية؟

وماذا أعدت الوزارة للاهتمام ببعض المناطق التي تعرف إقصاء وتهميشا، رغم أنها تعتبر واعدة في الصناعة السياحية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال المتعلق بإستراتيجية الوزارة في تنمية السياحة الداخلية، وغادي نقولكم علاش، وأنا متفق معكم يجب تنمية السياحة الداخلية ليس فقط من الجانب (الواجب)

اللي خاص يكون عندنا كاملين، أنه لفتح المجال لمواطنينا من أجل اكتشاف واستكشاف مؤهلات بلادهم، أو الترويح عن أنفسهم.

ماشي هذا الجانب هذا فقط، اللي هو واجب، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية لأن التنمية ديال السياحة الداخلية داخلة في المنظور الشامل للسياحة عموما، ولهذا بغيت نعطيكم 2 أرقام:

أولا؛ عدد المبيتات ديال المواطنين ديالنا في الفنادق المصنفة يساوي 20% من عدد المبيتات الإجمالي المسجل في هذه المؤسسات المصنفة، يعني أن السياح أو المواطنين ديالنا يشكلون 20% من السوق ديال السياحة بصفة عامة، إذن كاين واحد الطابع اقتصادي تنموي.

ثانيا؛ الدراسة اللي قمنا بها في الوزارة كتبين بأن هناك في السنة تقريبا 8.2 مليون رحلة أو سفر، 8.2 مليون أسفار من لدن المواطنين المغاربة طبعا داخل بلادهم، وكتشكل فقط واحد النسبة ديال 1.1 مليون سفر اللي كيكون في الفنادق المصنفة فقط، طبعا الباقي تيكون عند العائلات، إلخ.

فلهذا كما تعلمون، الوزارة وضعت واحد الإستراتيجية واضحة المعالم في مجال تنمية السياحة الداخلية، بدأت في 2003، فيها ثلاث فترات، ماين 2003 و2006 بدات واحد عملية تنشيط الطلب، عبر عمليات "كنوز بلادي" لتنشيط الطلب ديال السياحة الداخلية.

والفترة الثانية ماين 2006 و2007 كانت فترة لتشجيع وعقلنة التوزيع، عبر خلق وكالات أسفار وطنية اللي يمكن لها تكون منظمة، و يمكن لها أيضا تشري (بيوت) في فنادق باش تخفض من ثمن تكلفة هذه المبيتات.

والآن دخلنا في المرحلة الثالثة، وهي أهم ومهمة وجاءت في تساؤل السيد المستشار المحترم المتعلق بخلق منتوج، يعني ملائم لمواطنينا اللي عندهم واحد الذوق معين، ويجب احترام أيضا الكلفة ديال هذا المنتوج اللي طبعا باش تكون جميع الشرائح الاجتماعية يمكن لهم يستفدو به، وفي هذا المنتوج حددنا 8 مناطق سياحية، وأعلنا طلبات عروض بالنسبة ل3 مناطق اللي هي الجديدة، إفران، وأكادير لخلق محطات سياحية خاصة بالسياحة الداخلية، بواحد المنتوج اللي عندو واحد الكلفة يعني قليلة اللي يمكن العائلات المغربية أهم يولجوه في فترات العطل، وهذا المنتوج اللي ما غادي يكلف لأقصى تقدير، غادي يكون ما بين 100 درهم لليلة و500 درهم للعائلة.

والآن إن شاء الله في آخر هذا الشهر، غادي نتوصلو بطلبات العروض المتعلقة بهاذ 3 ديال المحطات، وغادي نمشيو في انجاز المحطات الخمس المتبقية.

وبهذا نكون طبعا نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط المشاريع الكبرى المهيكلة، ولكن أيضا الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الصغرى اللي يمكن لها تكون عندها فائدة على العديد المناطق داخل تراب المملكة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله عباد:

شكرا السيد الوزير.

غير بالنسبة السيد الوزير، بالنسبة للسياحة اللي تنتكلمو عليها، حنا تنتكلمو على السياحة الداخلية، لأن المغرب كله واحد، ولكن السيد الوزير المشاكل اللي عندنا كثيرة، لأن المناطق المطلوبة سياحيا حنا هاملينها.

في العالم بأسره، المناطق الصحراوية هي أهم منطقة اللي تيمشيوا ليها السياح، اللي تيهمنا هو العملة الصعبة أكثر، كيهمنا العملة الصعبة.

عندنا مناطق السيد الوزير، أنا كنتمنى شي مرة تاخذ السيارة ديالك وتمشي الراشيدية على مكناس، وتدوز إلى تمحضيت وتشوف كيف دايرين القهاوي في تمحضيت، مكاينش فين تفطر، مكاينش فين تجلس، الكراسي مهرسين، تمشي لزايدة كذلك، تمشي لميدلت كذلك.

يعني كيخصك، آلسيد الوزير هو أن السياحة راه ماشي هو نصاوبو في الرشيدية أوطيل، خاصنا الطرق اللي تتدي لهذه المناطق، كلها خاصنا نشوفها ونراقبها، وخاصنا نشوفوا هاذ المناطق آشنو خاصها، الاحتياجات ديالها، يعني السياح مبقاوش تيطلبو les hôtels، تيطلبو غير الخيام، يعني يمكن نشوفو شي مكتب دراسات، يعني آشنو هي الاحتياجات ديال السياح في العالم، راه عندنا مناطق صحراوية مطلوبة السيد الوزير، ولكن حنا راه جالسين في الرباط، وتنكديو من الرباط والصلاة على نبينا والسلام.

وكاين مسائل أخرى بالنسبة للمطارات، يعني نحاولوا ندعمو هذه المناطق، نديرو شي دعاية، يعني نستعملو أسلوب ديال جلب السياحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

إلى اسمح لي السيد الرئيس، السؤال الموالي بخصوص هذا الموضوع، وإلى اسمح لي السيد المستشار غادي نجاوبوا على تنمية المناطق الصحراوية من الناحية السياحية، لأن هناك سؤال موالي في هذا المجال، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول تأهيل بعض المناطق سياحيا، للمستشارين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد طريبش، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، الميلودي عفوت، العربي الهراوي، محمد بطاح، مولاي ادريس العلوي حسني، ميمون ناصر، عبد القادر البريكي، عبد السلام أحدوش، محمد أبو الخدادي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا من طرف فريق التحالف الوطني حول تأهيل بعض المناطق سياحيا، بحيث أن عدة مناطق نائية تعاني من قلة المشاريع التنموية التي توفر مناصب الشغل للشباب العاطل، رغم ما تتوفر عليه هذه المناطق من مؤهلات هامة ومن موارد طبيعية متنوعة، كالواحات والصحراء، الجبال، العالم القروي، تحتاج إلى التفاتة وإلى إستراتيجية حكومية لتكون مدارا سياحيا كقيمة مضافة للسياحة الداخلية من جهة، واستشراف سنة 2010 لاستقبال 10 ملايين سائح من جهة ثانية.

السيد الوزير، نسائلكم على الإستراتيجية المعتمدة لتأهيل هذه المناطق سياحيا، والاستفادة من مؤهلاتها المتاحة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

أتوجه بالشكر إلى الفريق المحترم لطرحه لهذا السؤال المتعلق بتنمية السياحة القروية، واستفادة كل مناطق المملكة من هذا الآثار الايجابية لهذا القطاع، اللي الحمد لله الآن واخذ طريقه بفضل العناية السامية لصاحب الجلالة، وبفضل أيضا المجهودات التي تبذل من طرف الجميع، كانت حكومة أو برلمان أو مجتمع، لأن الآن حسينا بأن هذا القطاع راه هو المعول عليه مستقبلا، من ناحية التشغيل ومن ناحية التنمية إلخ.

بالنسبة للسياحة القروية، وكما ذكرت قبايلة في معرض الجواب حول السؤال الفارط، نعطي نفس الاهتمام بالنسبة للمشاريع الكبرى المهيكلة، المحطات السياحية الكبيرة، أيضا نفس الاهتمام تنعطيوه للمشاريع الصغرى المتعلقة بتنمية السياحة القروية من أجل الاستفادة ديال المناطق كلها ديال بلادنا من هذا القطاع، وتثمين المؤهلات الطبيعية لجميع مناطق المملكة.

طبعا عندنا كاين واحد المنهجية ديال السياحة القروية، اللي هو ما يسمى خلق فضاء الاستقبال السياحي " le pays d'accueil touristique" اللي هي واحد المنهجية تتبدا بتشخيص المؤهلات ديال واحد المنطقة، شنو هي المؤهلات السياحية؟.

ثانيا، تنقومو بواحد التحديد لواحد المنطقة جغرافيا، اللي غادي تستقبل فضاء سياحي.

ثالثا، إعداد اتفاقية بين جميع الشركاء، حكومة ولكن أيضا جماعات محلية، إلخ.

رابعا، تنفيذ هذه الاتفاقية، وتدبير هذا الفضاء من طرف واحد الوحدات ديال التدبير، اللي تتكون في غالب الأحيان جمعية.

وأخيرا، تندير و التقييم ديال هذه الفضاءات.

لحد الآن هناك 3 فضاءات اللي تم التوقيع عليها كما تعلمون، كاين شفشاون، اللي الإعتمادات أو الاستثمارات بالنسبة لهذا الفضاء 5.4 مليون درهم، اللي فيه تهيئة المسالك، المآوي، الترويج، التنشيط، إلخ.

كاين الفضاء المتعلق بإفران: 26 مليون درهم، وأزيلال: 15 مليون درهم.

وهنا بغيت نزف إلى جميع المستشارين المحترمين، أننا بصدد الانتهاء من تهييئ 3 ديال الاتفاقيات المتعلقة بالراشيدية وورزازات وزاكورة، بواحد القيمة للاستثمار ديال 112 مليون درهم، اللي غادي نخلقو فيها واحد 3 ديال الفضاءات، اللي تابعين لنفس المنهجية من أجل تشجيع وتنشيط السياحة القروية بهذه 3 المناطق حول، طبعا التصور ديال السياحة للصحراء والواحات، وحول أيضا تماشيا مع واحد الطلب الكبير والمتزايد خاصة من طرف السياح الأجانب حول هذا المنتوج ديال بلادنا، وطبعا هاذ 3 ديال الفضاءات سوف يمكنون من خلق ما يناهز تقريبا 6000 منصب شغل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الوزير على الإجابة وعلى بعض المعطيات الجديدة التي توصلنا بها حاليا حول تأهيل بعض هذه المناطق، وكذلك لما تلعبه من دور هام في استقطاب اليد العاملة.

إلا أننا السيد الوزير، لا ننسى المجهودات التي تقوم بها وزارتكم الموقرة في هذا الإطار، لكن نثير انتباه الحكومة بشكل عام بأن تشجيع السياحة أو تأهيل المناطق المغربية سياحيا، وبالخصوص نحن على استعداد لتأهيل المغرب في أفق 2010، لتحقيق 10 مليون سائح، وعندنا برنامج أيضا في السنوات القادمة إلى تحقيق 20 مليون ديال السياح.

هذا يقودنا بالضرورة وبمضاعفة الجهود إلى تأهيل جميع المناطق، منها الجبلية والصحراوية والمدن، لتأهيلها على جميع المستويات من ناحية المنتوج السياحي، من ناحية الاستقبال، يعني الفضاءات، وكذلك من ناحية الفنادق إلى غيره.

بالإضافة إلى أن السياحة لا يمكنها أن تزدهر وتعطي واحد الأثر إيجابي، إلا إن كانت البنية التحتية اللي هي الطرق المطارات والموانئ.

اللي بغيت نشير ليه بصفة خاصة هو الطرق، الطرق غير مؤهلة لتكون الرابط الأساسي أو تربط بين هذه المناطق كلها.

إلا أن هناك في البرنامج الحكومي، كاين اقتصار فقط على 5 أو 6 مناطق يعني هناك إهمال لبعض المناطق الأخرى، وبالخصوص فيما يتعلق بالعالم القروي وفي المناطق الجبلية، بحيث أن مدينة إفران شحال هاذي كانت السياحة فيها بشكل جذاب، الآن تنوجدو بعض التراجع.

إذن السيد الوزير اعطانا البرنامج اللي ربما غادي يكون بعض التشجيع والدعم لهذه المناطق، وراه بغينا حتى المناطق الأخرى حتى هي تحظى بهذا الاهتمام على غرار إذا جينا نقارنو جارتنا الإسبانية أو جارتنا تونس، أنها مشات في واحد الاتجاه متكامل ومندمج ومتناسق، لأن هناك يجب على جميع القطاعات أن تتعاون، ماشي غير وزارة السياحة، هذا غير كافي، لأن كاين وزارة الداخلية اللي مسؤولة على الأمن والمراقبة.

كما أن وزارة النقل والتجهيز اللي هي عندها المسؤولية الأولى عن تأهيل البنية التحتية اللي هي الطرق والقناطر والسكك الحديدية، ثم أيضا هناك الوزارة ديال السياحة اللي خاص هاذ المجهودات كلها تتضافر، باش نحققو واحد الهدف اللي هو سياحي، وفي نفس الوقت يغطي لنا على المشكل ديال اليد العاملة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بغيت نكون متوافق مع السيد المستشار أنه بالفعل حول السياحة، ولحد الآن لم أجد أن هناك قطاع منفصل على السياحة، إذا بغيتي نذكر لكم الوزراء اللي أمامنا، ما كاينش شي قطاع اللي ما عندوش علاقة مع السياحة، لا النقل ولا النظافة، كل القطاعات إما أنها تصب في القطاع، أو أنها تشير له.

ولهذا السياسة الآن المتبعة في الحكومة، أنه كيفاش نجعلو من السياحة واحد القاطرة اللي يمكن طبعا يكون فيها تأهيل للمدن، تأهيل للمناطق، الطرق، النقل الجوي، إلخ.

وهذا هو الدور اللي تنقومو به، وهذا هو الدور اللي خاصنا معكم أيضا نحاولو نثبتوه، لأن حول السياسة يمكن لنا تكون واحد القاطرة لتأهيل المناطق عمرانيا وتجهيزيا، وأيضا لا من الناحية ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه لوزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول مراقبة المنتوجات الصينية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، الحسن أكوجكال، محمد الزعيم، أحمد الرحموني، محمد القندوسي، العربي خربوش، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور،

محمد صالح قميزة، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد الرحموني، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

يتعرض السوق المغربي كباقي الأسواق العالمية لغزو السلع الصينية بمختلف أصنافها، ومنها سلع لها ارتباط مباشر بالصحة، مثل بعض العقاقير وأدوات النظافة.

وقد أصبح معروفا أن هذه السلع غالبا ما تتسم بضعف الجودة، إن لم نقل بالرداءة، وبعضها يضع أسماء ماركات عالمية، مما يعتبر غشا مباشرا للمستهلك الذي يقدم على اقتناء هذه السلع، نظرا لتدني أسعارها مقارنة مع سلع من مصادر أخرى محلية أو أجنبية.

وقد تسببت بعض هذه السلع في حوادث مميتة، كما هو حال سخانات الغاز، ونخشى أن تكون هناك سلع أخرى تسبب إما في حوادث أو مضاعفات صحية، وهو ما تأكد في عدد من البلدان التي قررت سحب العدد من السلع لافتقارها لمعايير الجودة وتسببها في حوادث أو أمراض.

ونظرا لحجم وتعدد أنواع هذه السلع وارتباطها بمجالات عديدة، فإن عملية المراقبة تهم قطاعات حكومية مختلفة، مما يستلزم تنسيقا بين وزارتكم وباقي القطاعات المعنية، وإيجاد إطار لهذا التنسيق لحماية المستهلك المغربي من أي مخاطر ممكنة جراء استهلاك هذه السلع.

ونسائل معاليكم عن التدابير التي تتخذها الحكومة لضمان الحدود الدنيا من الجودة والسلامة في السلع الصينية وباقي السلع المستوردة من مختلف البلدان، وحماية المغاربة من أي مخاطر ممكنة، مع تأكيدنا على أهمية تطوير مبادلاتنا التجارية مع الصين، والاستفادة من الإمكانات التي يتيحها السوق الصيني بموازنة مبادلاتنا التجارية مع هذا البلد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد الشامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

تقوم الوزارة في إطار تخصصها للإجراءات الهادفة لحماية المستهلك الوطني من الأضرار التي يمكن أن تلحق به من جراء استعمال المواد المستوردة، ففي هذا الإطار، ووفقا للضوابط القانونية للمواصفات المغربية الإجبارية، هناك أكثر من 100 مواصفات إجبارية، تقوم الوزارة بعمليات المراقبة للمنتوجات الصناعية عند الاستيراد، حيث يتم أخذ العينات من المنتجات المستوردة وإرسالها للمختبرات المختصة، قصد مراقبتها وفق المواصفات المغربية الإجبارية للتطبيق، وذلك للتأكد من مدى مطابقتها لشروط الصحة والسلامة، قبل السماح لها بولوج السوق الداخلية، ولا يسمح لأي منتجات غير المطابقة من دخول السوق المغربية.

وهكذا فقد تمت خلال سنة 2007 دراسة أكثر من 40.960 ملف للاستيراد، بالنسبة للمنتجات المرتبطة بالمواصفات الإجبارية، كما أن هناك 3.421 عينة تم إخضاعها للمراقبة من طرف المختبرات المتخصصة للتأكد من جودتها قبل السماح لها بولوج السوق الداخلية.

وهكذا قد أسفرت النتائج عن عدم مطابقة 38 عينة، أي بنسبة 1.1% هي اللي ما دخلتش للسوق ديالنا.

وفيما يخص الحوادث التي ذكرتم، هي استعمال سخانات الماء المستعملة للغاز خلال موسم الشتاء 2005-2006، فيجدر بالذكر أن هذه الوزارة قامت بتشديد المراقبة على هذه المنتوجات، ووصلت إلى أن المشكل هو عدم احترام مواصفات التركيب السليم لهذه السخانات من طرف مستعمليه.

أما فيما يتعلق بجودة ألعاب الأطفال في الصناعة الصينية، فهناك مراقبة صارمة على هذه المنتوجات، ولابد من الذكر بأن هناك مشروع لتحسين إطار القانون الخاص، فإن هذه الوزارة أعدت مشروع قانون جديد يخص مراقبة جودة المنتجات والخدمات الصناعية، يحث المنتجين والمستوردين على التأكد من جودة منتجاتهم وضمان توفرها على الخصائص الكفيلة باحترام صحة وسلامة للمستعملين، في إطار للمراقبة الذاتية عن التصنيع، وهذا المشروع راه في الأمانة العامة للحكومة.

وأخيرا لابد أن أقول، بأن التنسيق بين مصالح هذه الوزارة والقطاعات الأخرى هو قائم، هذا تنسيق قائم، علما أن النظام الوطني

للمراقبة، ولاسيما عند الاستيراد هو نظام تخصصي، وهيئات المراقبة معينة بوضوح، وليس هناك أي تضارب بين الاختصاصات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي خربوش

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي أدلى بها، غير حنا في السؤال ديالنا تنبغيو نلفتو النظر باش الوزارة ديالكم باش ترد البال، لأنه نعطكم كمثال، الأحذية فيها مواد مضرة بالإنسان، ولهذا كيفما جاء في الجواب ديالكم تنطالبكم أن تكون مراقبة صارمة باش منضروش بالمواطنين ديالنا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

حنا مهتمين بهذه المراقبة كل الاهتمام، وتنقولو للمواطنين وتنقولو للناس اللي تيصنعوا المنتوجات المغربية، اللى عندهم أمثلة كهذه يتصلوا بنا، وحنا ذيك الساعة نحتمو المراقبة على هذه المواد اللي هدرتو عليهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا للمساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، حول إحداث المتاحف الجهوية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، حسين الحداوي، محمد الشافعي، أحمد النماوي، أحمد بومكوك، الغازي الغرارية، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال يتعلق بإحداث المتاحف الجهوية وإعطاء الأهمية للخصوصيات والمنتوجات الجهوية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تزخر بلادنا بتاريخ ثقافي عريق، مجسد من خلال مجموعة من التحف الأثرية ذات قيمة حضارية كبيرة، وفي كل المجالات وبمختلف الأنواع، فيما يتعلق بالكتب والمحفوظات، القطاع الفنية والنحاسية، إلى غير ذلك.

كما أن كل جهة من جهات المملكة، وكل مدينة من مدن المغرب إلا وتتميز بخصوصيات في هذا الشأن، فلماذا لا تعمل الوزارة على إنشاء المتاحف الجهوية لتجميع هذه التحف ذات القيمة الكبيرة وإبراز خصوصية الجهة في ميدان الثقافة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة ثريا جبران قريطيف، وزيرة الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمون،

أشكر السادة المستشارين من الفريق الدستوري على الاهتمام الذي أبدوه بموضوع المتاحف، لأن فكرة المتاحف الجهوية هي بالفعل إحدى المحاور التي نتبناها في الوزارة كهدف متوسط المدى، يهدف إلى توفير بيئة ثقافية غنية بكل جهات ومناطق المملكة.

وأوافقكم، حضرات السيدة والسادة المستشارين، على أن المجال واسع، بحكم كل جهة وكل مدينة مغربية هي ميدان خصب لخصوصيات تراثية لابد من التعريف بها والحفظ عليها، واعتمادها في ظل سياسات التنمية المستدامة بمناطقها.

لأن التراث الثقافي المغربي يعتبر من ضمن أهم وأثرى مكونات التراث الإنساني، اعتبارا لعراقة الحضارات التي تعاقبت على بلادنا منذ آلاف السنين، ولعل إدراج عدد من مدننا العتيقة ومواقعنا التاريخية ضمن قائمة التراث الإنساني، لعربون على الاعتراف الدولي بالمكانة المرموقة لتراثنا الوطني، وللمغرب الثقافي والتاريخي والحضاري.

وإن العناية بالتراث وتعهده بالصيانة والحماية، ودمجه في مسار التنمية المستدامة، يعتبر من الخيارات والرهانات القارة التي تنبني عليها خطة عملنا في وزارة الثقافة.

وفي هذا الصدد، انطلقت وزارة الثقافة في أعمال تهيئ موقعي فم الشنة، وآيت واعريق كمشروعين نموذجين لدمج مواقع النقوش الصخرية في مسار التنمية المستدامة، في سياق مقاربة لتوظيف وتأهيل التراث الوطني والمادي وغير المادي للعب أدوار ثقافية واجتماعية واقتصادية، حيث تدخل هذه التهيئة في سياق رعاية وحماية التراث الثقافي الوطني في جميع تجلياته، وخاصة جرد وتوثيق المعطيات المرتبطة بمكونات التراث الصخري المغربي، سعيا بدمج هذا الإرث في المسلسل التنموي المحلي وخدمة التنمية الاجتماعية والجاذبية الاقتصادية والسياحية، ولتحسيس الساكنة والسلطات المحلية والفعاليات المدنية بدورها المحوري في المحافظة على وجود هذا الإرث الوطني الذي لا يعوض، وبضرورة انخراطها في التعاون مع هذه الوزارة لحمايته وصيانته.

وفي هذا السياق، تتوفر الوزارة حاليا على عدد من المتاحف التراثية أو الموضوعاتية Thématique التي تتوافق والجهات والخصوصيات التراثية والثقافية، وهناك مثلا متحف الخزف في أسفي، متحف طنجة الإثنوغرافي، ومتحف الباهية بمراكش ومتحف الصويرة، إلى غير ذلك.

وسعيا منها للحفاظ على هذا الإرث، عمدت الوزارة إلى إعداد برنامج وطني مخصص للمتاحف، الهدف منه الحفاظ على المكتسبات وإبرازها في أحسن صورة تليق بها، ونذكر هنا متحف طانطان الإثنوغرافي، ومتحف جهة الغرب الذي ستحتضنه مدينة القنيطرة وسينجز بالتعاون بين جهة الغرب شراردة وبين الوزارة.

كما أن هناك مشروع بلغ مرحلة البناء بمدينة أزرو، سيعطي للزائر فكرة عن التراث المغربي بالأطلس المتوسط في مجمل مظاهره، ويتم تشييده بفضل شراكة بين الوزارة وجهة مكناس - تافيلالت وعمالة إفران.

وهناك مشروع لمتحف شفشاون خاص بالنسيج المغربي التقليدي في مناطق جبالة والريف يتم إنجازه من طرف الوزارة بتعاون مع حكومة الأندلس.

ويجري أيضا إنجاز مشروع متحف الريف بالحسيمة بشراكة مع حكومة الأندلس المحلية بإسبانيا، وهو مشروع يسير بخطى سريعة.

وهناك مشروع لمتحف بالمنطقة الشرقية سيتم إنجازه بمدينة وجدة، وسيتضمن بالخصوص التراث الذي يعود إلى عصور ما قبل التاريخ التي تزخر به المنطقة، ومازال هذا المتحف في طور المداولات مع سلطات الجهة، وننتظر أن يتقدم الإنجاز من خلال التوقيع على هذه الشراكة مع الوزارة بحول الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيدة الوزيرة.

كنا نريد من خلال السؤال ديالنا، نريد التوضيح فقط، هو تحسيس الحكومة، ومن أجل كذلك الانتباه إلى الجهة، إلى خصوصية الجهة وإلى الإمكانيات التي تتوفر عليها كل جهة، وذلك بدعم هذه الجهات من خلال مشروع ثقافي، من خلال إنشاء متاحف جهوية تعنى بهذا الموروث المهم جدا والمتنوع، وبهذه الثروة كذلك في مختلف المجالات، لا فيما يخص التاريخ ولا فيما يخص التحف الفنية، ولا كذلك اللباس، في الأكل، في كل هذه الأمور، باش تكون كل مدينة أو كل جهة أو كل قرية عندها معلمة اللي تجسد هويتها.

كنعرفو على أنه وزارة الثقافة عندها اهتمامات، فيما يخص المهرجانات، هذا هو ربما البرامج ديال الوزارة، تعنى بأشياء أخرى، ربما بحال المهرجانات، بحال التظاهرات الثقافية الوطنية، بحال المعارض، بحال الجمعيات، إلخ.

ولكن كنشوفو على أنه وزارة الثقافة ما عندهاش مشروع ثقافي يواكب هذه الحركية اللي كيعرفها عدد من القطاعات، ماكاينش مشروع ثقافي اللي كيواكب هاذ الحركية اللي كيعرفوها قطاعات أخرى، قبل قليل تكلمنا على السياحة، على السكن، التجهيزات، إلى غير ذلك، والحركية اللي كيعرفوها كذلك بعض المدن.

ولذلك خاص الثقافة حتى هي تلعب ذاك الدور المنوط بهذا القطاع باش نحاولو نديرو واحد القيمة مضافة للثقافة المحلية، باش تكون رافد من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون أداة للتنمية الشاملة لمواكبة هذا التطور وهذه الحركية كما قلت التي تعرفها عدة مدن، وعلاش لا الدخول في شراكات مع بعض الجماعات لإنشاء إما هذه المراكز وإما أماكن للترفيه والثقافة كذلك، ماكايننيش، تفتقر إليها المدن وتفتقر إليها الجهات، هذا هو صلب الموضوع، وهذه هي الفكرة ربما اللي جينا بها في هذا السؤال، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الثقافة:

أشكر السادة المستشارين على غيرتهم على هذه المتاحف، فلنا مستقبلا إستراتيجية ثقافية لتنمية كل هذه المناطق ولتنشيط هذه المآثر التاريخية بأنشطة ثقافية من خلال مهرجانات ثقافية، شعرية، مسرحية، فلكلورية، وكل هذا مبرمج على المدى المتوسط إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول توحيد أجهزة مراقبة الأسعار، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد عذاب الزغاري، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، محمد تحيفة، أبو بكر عبيد، سعيد سرار، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي، حسن أكليم، علي سالم الشكاف، عبد السلام خيرات، عبد الحميد فاتحي، محمد علمي، بوشعيب الهلالي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

عرفت الأسعار في الشهور الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق نتيجة المضاربات وغياب المراقبة الصارمة، مما أثر على جيوب المواطنين والحد من قدرتهم الشرائية.

ونعلم كذلك جميعا أن من أهم الضوابط الأساسية لحماية المستهلك والحفاظ على استقرار الأسعار، هي المراقبة المستمرة والتي تحرس عليها مختلف الأجهزة الخاصة بهذه المراقبة، لكن تعدد هذه الأجهزة وانعدام التنسيق فيما بينها يؤثر على فعالية مراقبة الأسعار، وتشجيع المتلاعبين بهذا الأسلوب والتمادي فيه من السلوكات غير المستقيمة والتي تخلف استياء كبير عند المواطنين، وينتج عنه عدد من الاحتجاجات والانفلاتات.

السيد الوزير، ما هو المجهود الذي قمتم به خلال المرحلة الأخيرة لضبط مستوى الأسعار ومراقبتها واحترامها؟

كذلك ما هي الخطة التي تنوون إقرارها بالتنسيق مع أجهزة المراقبة في اتجاه تكامل مهامها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين على سؤالهم الهام المتعلق بتوحيد أجهزة المراقبة.

بغيت في الأول أن أذكر بأنه تعتبر الحكومة أن قضية المراقبة فهي تشكل أولوية الأولويات، خصوصا أننا كما تعلمون في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول، اعتبرنا أن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين هو هدفنا الأسمى، من خلال العمل الذي سنقوم به إن شاء الله في الخمس سنوات المقبلة.

وأن من المؤكد كذلك، أن ثقافة السوق المبنية على المنافسة الشريفة والربح المشروع، لازالت في بدايتها على الصعيد الوطني، بحكم أن كاين اقتصاد الريع اللي بقى مسيطر على الاقتصاد الوطني خلال سنين وسنين.

وبالتالي فالتحرير الذي عرفه الاقتصاد الوطني، مكننا من خلال هذه المرحلة أننا شيئا فشيئا تدخل ثقافة السوق، وبالتالي فكما ذكر السيد المستشار المحترم فتمت هناك عدة مخالفات، وفي هذا الإطار تم ضبط تلك المخالفات وزجرها، وذلك بفضل يقظة أجهزة المراقبة، فخلال سنة 2007 تم تسجيل أكثر من 2.300 مخالفة، أي ضعف المخالفات المسجلة سنة 2006.

وكما تعلمون كذلك، فإن نظام المراقبة في المغرب فهو يعتمد على تنوع وتعدد الأجهزة التي تنتمي إلى قطاعات وزارية مختلفة، فيمكن ذكر من بينها هناك باحثي المنافسة التابعين لوزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، هناك مراقبي الأسعار والمحتسبين التابعين لوزارة الداخلية، هناك مراقبي المترولوجيا القانونية والمعايير التابعين لوزارة التجارة، هناك كذلك مراقبي الصحة والنظافة التابعين للبلديات، إلخ.

وبالتالي فنظرا لطبيعة الاختصاصات التي يطلع بها كل جهاز من هذه الأجهزة على حدا، لا يمكن توحيد وتجميع كل هذه الأجهزة في جهاز وحيد أو شخص واحد، إلا أن الحكومة انطلاقا من حرصها الكبير على حماية القدرة الشرائية وحفظ صحة المواطن، وضمان كذلك مواصفات جودة السلع والمعاملات والخدمات، ستعمل على تحسين آليات المراقبة، من خلال:

1- التنسيق بين تلك العمليات بين مختلف الأجهزة المعنية؛

2- وكذلك ضمان مداومة المراقبة واستمرارها خلال السنة، حتى لا تبقى منحصرة على بعض المناطق أو في مناسبات زمنية؛

3- كذلك تحسين وتطوير وتكوين الأطر التي تقوم بذلك؛

4- إحداث مرصد وطني للأسعار لضمان التفاعل بين المراقبة وتتبع تطور الأسعار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، والذي نعتبره جواب أكاديمي، إذا سمحتم السيد الوزير، هذا الجواب معناه خلال واحد سنبقى إلى ثمان سنوات تقريبا في هذه المؤسسة المحترمة، واللي خلانا نلح على هذا السؤال في فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، هو السلبيات التي تنتج على عدم احترام الأسعار، وكما تعرفون، السيد الوزير، أن الأجور لا ترتفع، الأجور تبقى دائما مستقرة، وهنا صاحب الدخل المحدود أو الضعيف ماكيكونش يستجيب لهذه الارتفاعات اللي يمكن لها أن تكون في المد والجزر.

حنا بالنسبة لنا كمساهمة منا، السيد الوزير، حنا كنا درنا واحد الطلب أو حطينا واحد الطلب لإحداث وكالة وطنية للمراقبة، هي في رفوف البرلمان، الآن يمكن الحكومة تجبذها وتحطها للبرلمان وتحين وتناقش، وكنا من جملة التخطيط اللي وضعنا فيها، وضعنا هاذ التصور ديالكم السيد الوزير أن تكون المشاركة ديال جميع المتدخلين.

حنا كنعرفو كتصعب المراقبة، فاش كتكون كثرة المتدخلين يصعب، والكل منا يعرف دور الناس اللي كيتتبعوا مراقبة الأسعار والجودة، فهذا حنا وضعنا مشروع قانون لإحداث وكالة وطنية، تقريبا هاذي ثمان سنوات أو تسعة، حنا ماذا بنا، لأنه الدولة تقوم بواجبها، أنها تضع رهن الميزانية صندوق اللي هو دعم مقاصة، اللي الآن يقدر ب 20 مليار، فما يمكنش هاذ الفلوس تمشي في جيوب ناس اللي كيزيدوا غنى على غنى، والفقير كيتكرفس وكيزيد فقرا على فقر، وهذا ما تيقبلوا لا الله ولا العبد.

أنا أقول أن إحداث هذه الوكالة، يمكن لكم السيد الوزير، تجبذوها وتضعوها رهن إشارة البرلمان، يمكن أن نناقشها، يمكن نلقاو فيها الشي اللي كتطمحو لو السيد الوزير، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة.

شكرا على الاقتراحات وعلى كذلك تدخلكم.

أنا اللي بغيت أوضح، هو أولا كاين اليوم الحكومة عندها إرادة سياسية حقيقية لمواجهة هذه الإشكالية المطروحة، لأن كما ذكرت فلما نقدم 20 مليار درهم بالنسبة لصندوق المقاصة، لا يعقل أن يكون هناك تلاعب في تلك الأموال، لأن هذه الأموال أولا وأخيرا تبقى ديال المواطنين، لأنهم هم اللي كيخلصوا الضرائب وهاذو أموال الدولة، وبالتالي خصها تمشي فين خصها تمشي.

ثانيا، أننا اعتبرنا بأن هذا الورش ديال المراقبة، هذا ورش سنفتحه إن شاء الله مع الوزارات اللي هي تقوم بهذا العمل، وغادي نديروا واحد إعادة النظر في الأجهزة ككل وفي طريقة المراقبة، وكذلك في التنسيق ما بين المراقبين، وبالتالي فمعلوم غادي يمكن لينا نستعين بالأفكار اللي جات من خلال الأفكار اللي قدمتم، وباش نصل إن شاء الله إلى النتيجة المتوخاة.

اللي بغيت أن أؤكد لكم، وهذا أكون واضح، وهو أننا إن شاء الله من هنا إلى آخر سنة 2008 غادي يكون عندنا واحد التصور شامل، وسنبدأ إن شاء الله في إصلاح ورش المراقبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، حول مشكل السدود بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، عمر

مكدر، عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، أحمد الجوهري، الحبيب بنطالب، إبراهيم فضلي، سيدي المختار الجماني، المهدي عثمون، الحسن أمزوغ، وعياد الطيبي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

أولا؛ بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حيا" صدق الله العظيم.

لذا طرحنا هذا السؤال، نظرا لما للماء من أهمية في حياة المواطنين والطبيعة ككل، وكذلك نظرا لما له من أهمية في تخزينه، حيث تقوم السدود بأدوار مهمة في توفير الماء الصالح للشرب وفي تمويل القطاع الفلاحي بالموارد المائية الضرورية وفي حماية المدن والمناطق الفلاحية من الفيضانات، حيث توفر الطاقة.

إلا أن جل السدود المغربية تعاني من القدم وانعدام الصيانة وتراكم آلاف الأمتار المكعبة من الأتربة والأوحال، نظرا لعدم تشجير المناطق المجاورة للسدود لمحاربة انجراف التربة، مما يؤثر على الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه السدود، وشيدت لغرض نبيل.

لذا السيد الوزير، ما هي مشاريع السدود التي تنوي الوزارة إنشاءها على المدى القصير والمدى المتوسط؟

ما هي إستراتيجية الحكومة من أجل استصلاح وترميم السدود الحالية، ولاسيما أننا نعلم أنها تشتغل بنسبة 50%؟

هل فكرتم في التخفيف من الضغط على الموارد المائية عبر إنشاء محطات لتحلية المياه في المدن الساحلية، وكذا العمل على سقي بعض الملاعب الرياضية بالمياه العادمة بعد معالجتها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال بخصوص السدود وصيانتها، وكذلك برمجة السدود على المدى القصير والمتوسط.

فالسدود هي كما تعلمون منشآت مائية حيوية جدا، وبالتالي فهي تخضع إلى دراسات مدققة وخبرة طوال مدة اشتغال السدود، فدراسات السدود، عند دراسة تصميمها يخصص جزء يسمى الشطر الميت لاستقبال الأوحال، وبالتالي فهي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم السدود، والسدود تشتغل وفق هذا التصميم.

السد باعتبار أنه منشأة حيوية ولا تقبل المخاطر، فتصوروا أنه إذا كان شي مشكل في شي سد أشنو يمكن يقع للناس الموجودين ولا الضيعات، ولا الأراضي المتواجدة بسافلة السد من مشاكل، وبالتالي فهي تخضع كل السد، تيتصور ويدبر على أساس أنه عندو ملف طبي، فبالتالي كاين المراقبة السنوية للخبير اللي تيدير ملف السد، وتيخرج في آخر السنة أشنو هي الإجراءات اللي خاصهم يتعملوا، من ترميم عادي أو من إصلاح مهم. فالإصلاح اللي تيعرفوا مثلا الآن سد عبد المومن، أو إزالة الأوحال التي يعرفها سد مشرع حمادي.

فسنويا في نهاية كل سنة يأتي تقرير مفصل، لأنه السدود خلافا للمنشآت الأخرى، السدود لا تقبل المخاطر، وتيخصها تكون الصيانة ذيالها تقام وتدبر وفق معايير دولية، والمغرب من أحد المراجع الدولية في صيانة السدود، لأنه كون مكانتش صيانة كون كانوا عدة مشاكل، والحمد لله السدود مافيهاش مشاكل من هذا النوع، وهذه السنة خصصت ميزانية ديال 170 مليون درهم خاصة للصيانة العادية، يعني من تدابير عادية وترميم عادي، زيادة على مصاريف الأشغال الكبرى المتعلقة بالترميم.

وبالنسبة للشطر الثاني من السؤال، فالسدود أساسية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب وتزويد الماء للفلاحة وإنتاج الطاقة الكهربائية، وكذلك هي أساسية للوقاية من الفيضانات، وتتبعتم في التصريح الحكومي، وكذلك في قانون المالية، أنه البرنامج فيه عشرة سدود كبرى، وفيه 60 سد من الحجم المتوسط والحجم الصغير، حتى في هذه الولاية.

فالسدود الجديدة اللي غادي يشرع في إنجازها بحول الله في سنة 2008، هي تصل إلى 16 سد من مختلف الأحجام، سدود كبيرة

ومتوسطة وصغيرة، زيادة على أنه المصالح الآن تشتغل مع وزارة الداخلية لتنفيذ التعليمات السامية مؤخرا، بهدف إنجاز أكبر عدد ممكن من السدود التلية والسدود الصغيرة بمختلف مناطق المملكة.

كما أن هناك الأشغال جارية لمتابعة البرامج التي انطلقت سنة 2007.

أما بالنسبة للجوء إلى المياه غير التقليدية كتحلية المياه، فالمغرب ماشي تيخطط لها، المغرب ينجزها، فكلنا نعرف بأن المغرب بدا في عملية تحلية مياه البحر سنة 1975 عندما استرجعنا أقاليمنا الجنوبية، وبدينا بالمشروع الأول في مدينة طرفاية، وهناك كذلك مشاريع ما بين 2001 و2003 بإنشاء محطات جديدة لتحلية المياه بطرفاية، طانطان والعيون، وأخفنير، وكذلك مشروع جديد يهم مدينة أكادير.

وبالتالي فاللجوء إلى هذه التقنية لتحلية المياه، هو يصبح أوتوماتيكي كلما كانت تعبئة المياه التقليدية عبر السدود ثمنها يفوق ثمن التحلية، وبالتالي فعندما نفكر في تعبئة الموارد المائية، فتكون المقارنة دائما ما بين الوسائل غير التقليدية، وكذلك ما بين الوسائل التقليدية، ونتوجه دائما إلى المشروع الأقل تكلفة.

كذلك هنا اللجوء إلى إعادة استعمال المياه العادمة، كإنجاز محطة تصفية المياه بمراكش لإعادة استعمالها لسقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء، التي تعرفها المشاريع السياحية التي تقام على مدينة مراكش، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الأخير، إذن آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول الاستغلال العشوائي لشجرة الأرز، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، عبد القادر أقوضاض، أحمد الجوهري، الحبيب بنطالب، أولعيد الرداد، عمر المكدر، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم فضلي، سيدي المختار الجماني، المهدي عثمون، سفيان القرطاوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تعيش الغابة ببلادنا عدة اختلالات في منظومتها البيئية وتوازناتها البيولوجية، جراء الضغط على مواردها سواء عن طريق الرعي المفرط أو الخطورة الناجمة عن الاستغلال العشوائي، بحيث أن بعض أنواع الأشجار، كالأرز مثلا، تتعرض للقطع من طرف عصابات منظمة، مما يعرضها للانقراض، ويزيد من ظاهرة النهب الممنهج للغابة، الشيء الذي ينعكس سلبا على الساكنة المجاورة للغابة، خاصة والتي تزداد فقرا وبطالة، وعلى الاقتصاد المحلي والجهوي عامة، الأمر الذي لا يخدم التنمية البشرية في شيء.

لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي السياسة والإستراتيجية للحد من الاستغلال العشوائي للغابة، وخاصة قطع شجرة الأرز؟

وما هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل احترام برنامج التهيئة؟

شكرا.السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

فالاكتفاء فقط بحماية شجرة الأرز عبر اللجوء إلى الشرطة الغابوية واعتماد مقاربة المواجهة وكذلك الرصد والتتبع، فإذا كان ضروري فهو غير كاف، وكلنا أعتقد نتفق على محدودية هذا النهج.

فهذه العملية هي مستمرة، وتتطور بإحداث لجان مشتركة على مستوى العمالات والأقاليم، تتكون من مختلف الشركاء ومختلف المسؤولين على إنجاز مهام هذا النوع، من حراس المندوبية السامية للمياه والغابات، وكذلك الدرك الملكي، والسلطة القضائية والسلطات المحلية، والتتبع عبر تكثيف مراقبة المراكز الأكثر استهدافا، لكن تبقى محدودية هذا النهج تبقى بديهية، وخصوصا في وقتنا هذا.

وبالتالي كان لابد لمصالح المندوبية السامية للغابة من اعتماد مقاربة جديدة إضافية، لكن مهيكلة تعتمد على المقاربة التشاركية بخلق تعاونيات وجمعيات غابوية ورعوية، وفي محيط تتكون من الساكنة التي تعيش في محيط الغابة على أساس احترام مبدأ ضمان الغابة كمورد أساسي، تستغله هذه الساكنة وتستفيد من هذه الأنشطة المرتبطة به.

وكان هذا الإجراء الذي بدأ، وهذه المنهجية التي بدأتها المندوبية السامية والمياه والغابات منذ 2006، بدأت تعطي نتائج مهمة في المحيط الغابوي المعني بهذا الإجراء، حيث أنه على حساب المعلومات التي أتوفر عليها، أنه ما يزيد على 48 عقدة شراكة مع 40 تعاونية، وكذلك 34 اتفاقية مع جمعيات رعوية، وهذه الجمعيات الرعوية بدأت كذلك تستفيد من إعانات تحفيزية طوال مدة حرمانها من الرعي، خلال الفترة التي تحدد بهدف ضمان عملية تخليف الغابة، حيث أنه هذه الإعانة تكون 2580 درهم للهكتار التي تخصص لهذه الجمعيات.

وكذلك هذه التعاونيات التي تنجز معها هذه العقد ديال الشراكة، تمكن باش تخصص لها قطع لاستغلال المورد الغابوي، ولكن باعتماد مسطرة السمسرة العمومية لتحديد الأثمنة، وكذلك تمكين هذه التعاونيات من الاستفادة، وحق الأفضلية في تفويت بعض العمليات التي كانت في السابق تفوت للمقاولات التقليدية، كعملية تنقية الغابة، وبالتالي مداخيل هذه التعاونيات تتطور.

اللي بغيت نقول، هو أنه هذه المنهجية التشاركية التي بدأت في 2006، وبدات الآن تنظم وتتطور هي اللي تيخصنا ندعمها جميعا، بهدف حماية رصيدنا والتراث ديالنا الغابوي، خصوصا المنطقة المعروفة بالأرز، من خلال كذلك الشرطة الغابوية، لكن بالخصوص خلال وبإشراك الساكنة المستفيدة من الغابة، اللي يمكن أنه تحمي وتسهر على الغابة، وأنتم تعرفون أنه هذه العصابات الإجرامية التي تستغل الغابة، هي مجهزة وتدخل بالليل، عندها مولدات كهربائية، عندها معدات لقطع الأشجار، ذوك المناشير الحادة المجهزة، وبالتالي يصعب على المقاربة التقليدية للمواجهة لوحدها، كي تضمن لوحدها حماية الرصيد الغابوي، خصوصا بالمناطق التي تعرف بشجرة الأرز، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟ الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الوزير، لم نتكلم عن الغابة كلها وطنيا، نحن نتكلم على إقليمين داخل المملكة هي إقليم إفران وخنيفرة.

فإذا كانت المندوبية السامية للمياه والغابات لا تتوفر على تغطية الحراسة لهذه الإقليمين، يعني هذا شيء غريب، فأنا بغيتكم السيد الوزير مادام يهمكم الأمر أنتم ووزارة الفلاحة وقطاع المياه والغابات، تعملوا زيارة، تشوفوا الغريبة اللي واقعة هناك في هاذ الإقليمين.

رغم أن شجرة الأرز لا تتواجد في جميع الدول العالمية، بل هي في قليل من الدول العالمية التي يتواجد فيها هذا النوع من الشجرة، ويجب علينا أن نعتني بها أكثر.

إذن، فيما يخص هاذ السؤال، السيد الوزير، راه ماشي مرة أو جوج تطرح نفس الجواب، حنا ننتظر شي مفاجأة من الحكومة السابقة أو الحالية أنها باش تعطينا شي جواب، كاين تدابير غادي تعمل ونفس الجواب يعطى، أنا تابعت شخصيا هذا السؤال طرح أكثر من ست مرات، وتيرجع نفس الجواب لا من طرف وزارة الفلاحة ولا من طرفكم ولا حتى المندوب السامي في اللجنة.

إذن الغابة ماشي شي حاجة تستنكر، راه الواقع هذا، الغابة نهبت، قطعت ما بقي فيها والو، والأرقام التي تدلون بها هي أرقام غير مرضية.

إذن نطلب منكم السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، بغيناكم تشكلوا واحد اللجينة، واحد التفتيشية من وزارتكم والمياه والغابات والسلطة المحلية والمنتخبون، نحميو هذاك النوع ديال الثروة الوطنية اللي حنا فخورين بها في ذاك الإقليم، إذا بقات على هذا الحال، راه على حساب الأرقام اللي كتعطى المندوبية السامية، راه ما بقاش شي حاجة بزاف، انتهى الأمر من الأرز غادي نشوفو شي حاجة أخرى، غادي تولي صحراء، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

لما نتكلم عن المندوبية السامية المياه والغابات، لأنه نتابع معها كقطاع بيئة عدة محاور، أنه الآن تتوفر على مقاربة اللي أنا شخصيا تنشوف بأنه ما تيمكنش ما تعطيش بعض النتائج.

فأنا لا أشاطركم الرأي، السيد المستشار المحترم، بأنه الحراسة ستكفي لحراسة الغابة، يعني الوسائل الأمنية ديال المواجهة والمجابهة لا تكفي، لا في الغابة ولا في جميع وسطنا الطبيعي، لوحدها لا تكفي، لابد من هاذ الإنجاز، وهذا النوع من المقاربات التشاركية وإشراك الناس الذين يستفيدون من الغابة في محيطها.

وأنا لما أتكلم في جوابي، فأتكلم بالخصوص على الإقليمين اللي تكلمت عليهما، إقليم خنيفرة وإقليم إفران، واللي رصيدهم من الأرز يفوق 132 ألف هكتار، اللي هي الآن كاين تدابير تقوم بها مصالح المندوبية السامية للغابات، لجعل هذا التراث الوطني محمية حقيقية كرصيد ذو قيمة تراثية وفق المعايير، وربما في إطار معايير اليونسكو، أو تراث محمي من هذا النوع.

وربما أعتقد أنه هذه السنة ستشهد تطور إيجابي في اتجاه جعل هذا الرصيد الغابوي بالأطلس، بإقليم خنيفرة وإفران، تراثا وطنيا محميا، يجب جعله ضمن التراث الذي تتابعه اليونسكو وتتابعه جميع المنظمات المعنية بالمحافظة على التراث من هذا النوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا السيدة المستشارة والسادة المستشارون.

إذن أعلن عن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، وشكرا.